جامعة الدكتوريحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علوم الإعلام و الاتصال
تخصص اتصال و علاقات عامة

دور الاتصال التنظيمي لتحقيق التنمية المحلية

دراسة تحليلية لصفحة فيسبوك لولاية المدية

مذكرة لنيل شهادة ماسترفي علوم الإعلام و الاتصال
تخصص اتصال و علاقات عامة

من إعداد الطالبتين:

- بودرومي خديجة
- صحراوي صليحة

تحت إشراف الدكتور:

- بلقاسمي رابح

لجنة المناقشة:

- الأستاذ سحاري مصطفى
- الأستاذ بوغرارة حكيم

الموسم الجامعي
2023 - 2024



بسم الله الرحمان الرحيم

كلمة شكر

بعد الحمد والشكر لله على توفيقه لنا على انجاز هذا العمل المتواضع، نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف علينا والذي أنارنا بالمعلومات والتوجيهات والنصائح القيمة حول موضوع الدراسة ونقول له ألف شكر لك يا أستاذنا الكريم الدكتور "ـ بلقاسمي رابح ـ"

إلى الأساتذة الأفاضل المناقشين للدراسة منا لكم كل التحية والتقدير

"ـ سحاري مصطفى ـ بوغرارة حكيم ـ "

إلى من مد لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة المهندس في الإعلام الآلي بدائرة بني سليمان

"السيد قنتور الرشيد"

إهـــــداء

إلى من قال فيهما الله تعالى:(ولا تقل لهما أف و لا تنهرهما وقل لهما قولا معروفا)

إلى" أبي الغائب" فقيد روحي رحمة الله عليه إن شاء الله

إلى غاليتي وردة حياتي " أمي " الحبيبة

إلى عائلتي الكريمة بودرومي و عليان

إخوتي توائم فؤادي "عبد الرزاق وشريف"وزوجاتهم

إلى كتاكيت العائلة "هديل ومحمد الأمين"

إلى ابنة عمي وأختي العزيزة "كريمة بودرومي وعائلتها"

إلى صديقات العمر الحبيبات (سلمى، زهراء، فاطمة، حورية، جميلة)

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع صديقتي " صليحة صحراوي"

إلى طلبة علوم الإعلام والاتصال بجامعة يحى فارس بالمدية

تهديكم خديجة هذا العمل

إهـــــــداء

إلى والدي الكريمين أسال الله فيها الحفظ والعمر الطويل في الصحة والعافية

إلى عائلتي الصغيرة زوجي وأولادي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب والزملاء العمل والدراسة

صليحة

ملخص الدراسة

عالجنا في دراستنا التي تناولناها إشكالية دور الاتصال التنظيمي في تحقيق التنمية المحلية مستندين على عدة تساؤلات فرعية محاولين الإجابة عليها من خلال تبني المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام أداة تحليل الموضوع وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث (03) أطر، الأول الإطار المنهجي تناولنا فيه تحديد الإشكالية وطرح التساؤلات وتحديد المفاهيم، أما الثاني الإطار النظري المكون من فصلين (02)، الفصل الأول يحتوي على ستته (06) مطالب للمتغير ـ الاتصال التنظيمي ـ فيما خصصنا الفصل الثاني للمتغير ـ التنمية المحلية ـ كذلك بستة (06) مطالب، بينما الفصل الثالث مكون من ثلاثة (03) مطالب أين تطرقنا للدراسة التحليلة للموضوع من الناحية الكيفية والكمية واتخذنا من ولاية المدية كإقليم إداري نموذجا للإجابة على الإشكالية وفي الأخير تم صياغة النتائج المتوصل إليها.

Study summary

In our study, we addressed the problem of the role of organizational communication in achieving local development, based on several sub-questions, trying to answer them by adopting the descriptive analytical approach. Using the topic analysis tool, the study was divided into three (03) frameworks. The first is the methodological framework in which we address defining the problem, asking questions, and defining concepts. The second is the theoretical framework consisting of two (02) chapters. The first chapter contains six (06) demands for the variable - communication.Organizational - while we devoted the second chapter to the variable - local development - also with six (06) demands While the third chapter consists of three (03) demands, we touched on the analytical study of the topic from a qualitative and quantitative perspective, and we took the state of Medea as an administrative region as a model to answer the problem, and in the end, the results reached were formulated.

الفـهــرس

العنــوان

كلمة شكر

اهداء1

اهداء2

ملخص الدراسة

الفهرس

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:..... 01

تحديد الإشكالية:..... 02

صياغة التساؤلات:..... 03

أسباب اختيار الموضوع:..... 03

أهداف الدراسة:..... 04

أهمية الدراسة:..... 04

تحديد المفاهيم:..... 04-08

تحديد المنهج المستخدم و أدوات البحث:..... 08

تحديد مجتمع وعينة الدراسة:..... 08

الدراسات السابقة:..... 09-11

الفصل الأول: الاتصال التنظيمي

تمهيد:..... 13

المطلب الأول: أنواع الاتصال التنظيمي:..... 14-17

المطلب الثاني: أساليب الاتصال التنظيمي:..... 17-19

المطلب الثالث: نظريات الاتصال التنظيمي:..... 20-26

المطلب الرابع: أهداف الاتصال التنظيمي :..... 27

المطلب الخامس: أهمية الاتصال التنظيمي:..... 28

المطلب السادس: معوقات الاتصال التنظيمي:..... 28-30

خلاصة الفصل:..... 31

الفصل الثاني: التنمية المحلية

تمهيد:..... 33

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية:..... 34-36

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية..... 37-38

المطلب الثالث:أبعاد التنمية المحلية:..... 38-43

المطلب الرابع: مرتكزات التنمية المحلية:..... 43-45

المطلب الخامس: برامج التنمية المحلية:..... 45-47

المطلب السادس: تحديات ومعوقات التنمية المحلية:..... 47-49

خلاصة الفصل:..... 50

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لصفحة الفسبوك لولاية المدية

تمهيد:..... 52

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لولاية المدية:..... 53-60

المطلب الثاني: التحليل الكيفي والكمي للبيانات:..... 60-76

المطلب الثالث:النتائج العامة للدراسة:..... 77

خلاصة الفصل:..... 78

الخاتمـــة:..... 79

فهرس الجداول:..... 80

فهرس الأشكال:..... 81

قائمة المراجع والمصادر:..... 82-85

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة

تحديد الإشكالية

صياغة التساؤلات

أسباب اختيار الموضوع

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

تحديد المفاهيم

مقدمــة:

يعد الاتصال ضرورة إنسانية واجتماعية وحضارية لا تقل أهمية عن حاجة الفرد إلى الغذاء والسكن والأمن بحكم انه لا يستطيع العيش بمعزل عن باقي أفراد مجتمعه وقد عرفت العملية الاتصالية تطورا عبر الأزمان فتخطت بذلك على أنها عملية نقل المعلومات والمفاهيم والمعارف بين الأفراد إلا أنها عملية أكثر تنظيما تمس كل مجالات الحياة بما في ذلك المؤسسات والإدارات خدماتية كانت أو اقتصادية، ثقافية، سياسية، عسكرية ، فالملاحظ اليوم أن الاتصال بكل وسائله وعناصره والياته ضرورة حتمية في تقدم المجتمعات والمؤسسات على حد سواء.

الاتصال ركيزة أساسية في البناء التنظيمي لأي مؤسسة كانت ، فهو يشكل أرضية هامة من خلال خلق ترابط تنظيمي لإيجاد فهم مشترك وتحقيق أهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها.

وفي دراستنا تطرقنا إلى الاتصال التنظيمي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في ولاية المدية بإتباع خطة تمثلت في إطار منهجي لمراحل الدراسة، وإطار نظري اختصرنها في فصلين الفصل الأول يتضمن الاتصال التنظيمي، الفصل الثاني يتمحور حول التنمية المحلية ، اما الفصل الثالث فقد خصصناه للدراسة التحليلية وعرض النتائج باستخدام أداة تحليل المضمون (الصفحة الرسمية لولاية المدية) كأداة اتصالية هامة في وقتنا هذا مما تسمح لمواطني الولاية التعرف على سيرورة التنمية المحلية.

الإشكـاليـة:

يتسم الاتصال التنظيمي لأي منظمة أو مؤسسة بانه القاعدة الأساسية ، وهو أحد المكونات الهامة لها في مجال نشاطها، ليكتسح هذا النوع من الاتصال الاهتمام الواسع لدى الباحثين في العصر الحديث، وهو بمثابة الجهاز العصبي في كل منظمة ومؤسسة سواء كانت ـ حكومية خدماتية ـ أو ـ حكومية اقتصادية ـ أو خاصة ـ فكلها تسعى من وراء تواجدها إلى تحقيق أهداف مسطرة وغايات مرجوة.

ونظرا لاتساع الأفراد والمجتمعات وكذا ظهور المنظمات والمؤسسات بكم هائل التي تهدف إلى خدمة هذا المجتمع وأفراده بشكل أو بآخر أصبح الاعتماد على الاتصال وتقنياته وآلياته مع مواكبة تكنولوجياته الحديثة ضرورة حتمية، والذي يعكس مدى الاستجابة السريعة لمتطلبات المجتمع وتمثيله ونقل وجهة نظره، وكذا تحقيق احتياجات المواطنين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية.

مجتمعنا الجزائري من بين المجتمعات التي عرفت اتساعا شاسعا فكلما زاد المجتمع زادت معه احتياجاته ومتطلباته بكل مجالات الحياة، والجزائر اليوم تسعى لتقديم خدمات عالية الجودة لمواطنيها باختلاف فئاته ولهجاته و إقليمه وتعمل بكل السبل والإمكانيات على النهوض بالمجتمع المحلي والوطني وتحقيق المعيشة الكريمة له من(سكن وفلاحة واستثمار وصناعة وطاقة (كهرباء وغاز) ومواد مائية....) وهذا ما يطلق عليه مصطلح التنمية، وكل هذا وذاك لن يكون ولن يتحقق إلا بوجود شبكات اتصالية تنظيمية متينة ومتواصلة بين الإدارة المحلية ومواطنيها.

وإقليم الولاية في الجزائر هي النواة القائمة على بناء الجسر بين المجتمع الجزائري وحكومته، فمن خلالها يتم نقل متطلبات واحتياجات المجتمع الذي ينتشر على مساحة شاسعة للجزائر، ونستطيع القول أن التنمية المحلية لأي إقليم يقع على عاتق الولاية وهيئاتها المخول لها من طرف الحكومة من جهة والشعب من جهة أخرى.

وتقع تحت وصاية الولاية دوائر وبلديات محلية لها الدور في نمو وازدهار الإقليم، وهذا الأخير يتوقف على مدى قوة وفعالية الاتصال التنظيمي فيما بين الإدارات المحلية ـ ولاية ـ دائرة ـ بلدية ـ هذا من جهة، وما بين الإدارات المحلية و المجتمع المحلي من جهة أخرى حتى تتحقق التنمية المحلية

في صورة مرضية للمواطن والدولة ككل، ومن اجل توضيح أكثر اعتمدنا هذه الدراسة وانطلقنا من الإشكالية التالية:

- **كيف يساهم الاتصال التنظيمي في تحقيق التنمية المحلية على مستوى إقليم الولاية؟**

واهم التساؤلات التي قمنا بطرحها لنستند عليها في دراستنا كالأتي:

- ما هو النوع الاتصالي الأكثر اعتمادا لمناقشة برامج التنمية المحلية في حدود إقليم الولاية؟
- إلى أي مدى تستعمل هيئات الولاية الوسائط الاتصالية في التعريف ببرامجها التنموية؟
- أي القطاعات التنموية تحضى باهتمام اكبر من طرف الولاية خلال ممارستها الاتصال التنظيمي؟
- هل كل الأقاليم المحلية التي تقع تحت وصاية الإقليم الولائي تستفيد من البرامج التنموية بشكل متساوي؟

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

1/ أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي في التعرف على أهمية الاتصال التنظيمي في الإدارة المحلية وعلاقته يالتنمية.
- تطابق مجال الدراسة مع موضوع الدراسة.
- الرغبة في كسب المعرفة حول إقليم الولاية وكيفية تواصله مع إداراته الأخرى ومواطنيه.

2/ أسباب موضوعية:

من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لهذا النوع من الدارسات هو اعتبارها من الدراسات التي يمكن أن تكون مرجعا علميا لمن يهتم بمثل هذه المواضيع، ونظرا لأهمية الاتصال التنظيمي في المنظمات والمؤسسات و الإدارات المحلية خاصة منها الولاية بصفتها عين الحكومة على مجالها الجغرافي والتنموي ارتأينا إظهار حقيقة استعمال هيئات الولاية للاتصال التنظيمي مع إقليمها.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى ما يلي:

- التعرف على النوع السائد للاتصال التنظيمي في برامج التنمية المحلية للولاية
- معرفة المواضيع والمجالات التي تهتم بها الولاية خلال قيامها بالعملية الاتصالية مع مختلف إداراتها المحلية.
- وبصفة عامة نهدف إلى الإجابة على التساؤلات التي قمنا بطرحها حول موضوع الدراسة .

أهمية الدراسة:

إن أهمية أي دارسة علمية يقوم بها الباحث تستمد من مدى قيمة الظاهرة المدروسة، وهذا يتوفر في دراستنا، فالاتصال في المنظمة مهما كان نوعه يشهد إقبالا واسعا من طرف الباحثين في مجال الإدارة، التنظيم، الاتصال...وغيرها من التخصصات، كما أن دراستنا تقدم معلومات هامة في مجال الاتصال التنظيمي واستعماله من طرف الهيئات المحلية وعلى رأسها الولاية التي تشرف على التنمية المحلية في الإقليم المتواجدة فيه، وإثراء المكتبة الجامعية بهذه الدراسة مكسبا علميا خاصة أنها تطابق الواقع المادي فالاتصال والولاية والتنمية المحلية عناصر ذات أهمية بالغة في الواقع المعاش والجمع بينهم في موضوع دراسة يعتبر خطوة ايجابية في نوعية البحث العلمي لدى طلبة علوم الإعلام والاتصال لجامعة يحي فارس بالمدية.

تحديد المفاهيم:

خلال دراستنا العلمية هذه إعترضتنا متغيرات الدراسة التي استوجب منا تحديدا لمفاهيمها سواء مفهوما لغويا أو إجرائيا حتى يتم توجيه هذا البحث العملي توجيها صحيحا والربط بينها ربطا متلائم ومتسلسل بحيث يخدم مسراه وخطواته ، وقد تم تحديدنا لهذه المفاهيم كالتالي:

1/مفهوم الاتصال:

ـ لغويا: تحمل كلمة الاتصال معنى الصلة ـ البلوغ ـ في اللغة العربية وهي من مصدر الفعل وصل الذي يوحي إلى إيجاد علاقة بين طرفين وكذا تحقيق الغاية من هذه العلاقة، وكلمة اتصال مشتقة من الأصل اللاتينيCommunes بمعنى عمومي أو شائع، ويعني في اللغة الإنجليزية Communism المشاركة والاشتراكي.[1]

ـ اصطلاحا: يعرفه "كارل هوفلاند" بأنه: "العملية التي يقدم من خلالها القائم بالاتصال المنبهات لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين.

وعرفه "العلاق" بأنه: "أحد ركائز التوجيه حيث ينطوي على تدفق المعلومات والتعليمات والتوجيهات من فرد أو مجموعة إلى أفراد آخرين بغرض الإبلاغ أو التأثير.[2]

ـ التعريف الإجرائي:

الاتصال هو عملية نقل المعلومات بين طرفين، الأول مرسل والثاني مستقبل، من خلال قناة معينة مع وجود التغذية الرجعية وذلك من اجل الوصول إلى التفاهم والتعاون والانسجام.[3]

2/ التنظيم:

ـ لغويا: جاء في معجم المعاني الجامع معجم عربي: التنظيم اسم مفرد جمع ـ تنظيمات ـ مصدره الفعل نظم، فتنظيم العمل ـ ترتيبه وتدبيره ـ ليأخذ نسقا معينا.

ـ اصطلاحا: يستخدم مفهوم التنظيم في العديد من المجالات بين أوساط الباحثين والمفكرين، وحتى في الحياة العامة أيضا، فالمصطلح يشير إلى العديد من التنظيمات التي تتوفر على الخصائص البنائية والديناميكية كالمصنع والجامعة والمستشفى، بمعنى أن كلمة تنظيم تطلق على كل مؤسسة أو هيئة ذات طابع صناعي، إداري أو فلاحي، بشرط أن يكون هناك التنسيق بين جميع العناصر لتحقيق الأهداف المرغوبة

[1] ـ هالة منصور، الاتصال الفعال، مفاهيمه، اساليبه،مهاراته،المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2000،ص11.
[2] ـ بشير العلاق، الاتصال في المنظمات العامة،دار البازوري العامة للنشر و التوزيع، الاردن، 2009، ص17.
[3] ـ ادريس سالمي و ياقة عبد الكلريم، واقع الاتصال التنظيمي في المنظمات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة ادرار، 2028/2017، ص14.

ـ **التعريف الإجرائي:** يعرفه" **ميلر**" على انه مجموعة مرتبة ومدربة من الأشخاص للقيام بعمل مشترك، بحيث يفهم بعضهم البعض عن طريق إشراكهم جميعا في انتقاء معلومات معينة بحيث تربطهم وحدة الدافع والمصلحة ويظهر ذلك من خلال استعدادهم التام لطاعة من يتولى قيادتهم ويعرفه أيضا "**اتزيوني أمتاي**" بأنه وحدة اجتماعية يتم إنشاؤها من اجل تحقيق هدف معين.

3/الاتصال التنظيمي:

ـ **لغويا:** الاتصال هو تبادل الأفكار والأراء والمعلومات بين الأفراد بواسطة الوسائل الشفهية وغير الشفهية وذلك للتأثير على السلوك وتحقيق النتائج المطلوبة.

ـ **اصطلاحا:** يعرف " محمد علي " الاتصال التنظيمي يساعد المنشأة على بلوغ أهدافها المسطرة فالتفاعل في المنظمة يعتمد على الاتصال طالما أنه أداة نقل المعلومات والوقائع و الأفكار من شخص لأخر ومن مستوى لأخر داخلها وهذا بدوره يمكنه من تحقيق الأهداف التنظيمية.

ـ **التعريف الإجرائي:** الاتصال التنظيمي هو مجمل التفاعلات والسلوكيات والنشاطات التي يقوم بها الفاعلون داخل المؤسسة (الموظفون من مختلف الفئات السوسيومهنية، وفي مختلف المناصب) من أجل خلق علاقات فيما بينهم في إطار رسمي أو غير رسمي وذلك لتحقيق أهداف هذه المؤسسة.

ـ ويعرفه **علماء الادارة** : على انه عملية ادارية لها جوانبها الاجتماعية والسلوكية تهتم بتوفير كافة المعلومات اللازمة لاستمرار العملية الادارية عن طريق تجميع المعلومات ونقلها وتبادلها بحيث تيسر لافراد او جماعة احاطة اخرين بامور ووسائل يجهلونها مع التاثير في سلوكهم وتوجيههم الى الوجهة المطلوبة.[1]

4/ التنمية المحلية:

التنمية لغويا: يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً، وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات.

[1] ادريس سالمي و ياقة عبد الكلريم، مرجع سبق ذكره ص18.

كما تعني التنمية ـ الارتفاع والإشباع.

أما اصطلاحا: فتعني عملية تغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة، و تسعى أساسا لرفع مستوى المعيشة للسكان في كافة المجالات.

واختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية، كل وفق تخصصه، فمنهم من عرفها بأنها :عملية توافق اجتماعي، والبعض الآخر بأنها تنمية طاقات الأفراد لأقصى حد ممكن، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو أنها الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة.

المحلية لغويا: هي مصطلح صناعي ويعني محل ـ موضع معين ـ ويعني أيضا الداخل، والمحلية هي الشؤون والأخبار الداخلية أو الخاصة لمنطقة ما أو بلد ما وهي عكس الشؤون العالمية.

أما اصطلاحا: فالمحلية تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه مجموعة من السكان، وهذا الإطار الجغرافي يمكن ان يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري(كالجماعات المحلية من دوائر وبلديات ومقاطعات...) وبالإضافة إلى أن المحلية تعبر عن الفضاء الجغرافي لجماعة ما فهي تعبر أيضا عن هويتهم وانتمائهم وديانتهم وعاداتهم وتقاليدهم المشتركة.

التنمية المحلية: هي عملية تحقق التعاون الفعال بين المجهود الحكومي والشعبي للارتقاء بمستوى المجتمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا ....الخ وكذا تحسين نوعية الحياة للسكان لضمان المعيشة الكريمة.[1]

5/ الولاية:

لغويا: مشتقة من المصدر ولي وتعني القرابة و الإمارة و السلطان وفعلها: تولى أي تقلد.

اصطلاحا: هي قسم إداري للدولة، يشرف على تولي مهام إقليم معين في جوانب عدة.

[1] ياسر علاوي و سليمان بوفاسة، مجلة معارف جامعة المدية

الولايــة: هي أداة مكلفة بتحقيق التنمية المحلية.[1]

وهي وحدة محلية لامركزية ـ إقليمية ـ لها حدود جغرافية، ذات شخصية معنوية ولها طابع قانوني.

منهج الدراسة وأدواتها: مما لاشك فيه أن لكل دراسة علمية وبحث أكاديمي منهج معين يتلائم وطبيعة المضمون المراد معالجته ودراسته، وبدورنا اعتمدنا المنهج المناسب لدراستنا للإجابة على تساؤلاتنا المطروحة سابقا، ولقد اعتمدنا **المنهج الوصفي التحليلي** وهو منهج يتناسب مع هكذا بحوث ودراسات.

أما أداة البحث فقد اعتمدنا أداة **تحليل المضمون** والتي تتناسب مع طبيعة الدراسة والمنهج المستعمل فنحن سنتطرق إلى تحليل مضمون صفحة الفيسبوك لولاية المدية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

اخترنا في دراستنا التحليلية مجتمع البحث المتمثل في اقليم ولاية المدية كإدارة محلية تقع تحت وصايتها عدد من الدوائر والبلديات، أما عن العينة فكانت قصدية وتم حصرها من 2023/01/01 الى 2023/12/31، ويعود تركيزنا على سنة كاملة لان برامج التنمية المحلية تفتح مع بداية السنة لانطلاق الميزانية الجديدة وتنتهي بنهاية السنة نفسها.

[1] مجلة البحوث السياسية و الادارية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، 2011.

الدراسات السابقة :

تمثل الدراسات السابقة بناء منهجيا وعلميا مهما لبناء البحث السوسيولوجي فهي خطوة من أهم خطوات اي بحث اكاديمي فهي توجه وتدعم مسارات البحث كما تزود الباحث بالعديد من الافكار ذات قيمة علمية وعملية وبالتالي تأسيس الموضوع تأسيسا علميا ، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت متغيري الدراسة الاتصال التنظيمي والتنمية المحلية .

الدراسة الاولى : بومدين سيد احمد – شاوي كمال 2020-2021

دراسة بعنوان: **واقع الاتصال التنظيمي في الادارة المحلية –دراسة ميدانية ببلدية مستغانم وملحقاتها.**

مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم الإعلام والاتصال تخصص اتصال تنظيمي –جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم .

انطلقت الدراسة في محاولة للكشف عن واقع الاتصال التنظيمي في الادارة المحلية وابراز مختلف جوانبه وكذا العراقيل التي من شانها ان تحد من فعاليته باعتماد على جانب منهجي وجانب نظري واخر ميداني ببلدية مستغانم .

الاشكالية : **الى اي مدى يؤثر الاتصال التنظيمي في تسيير الادارة المحلية ؟**

منهج الدراسة : المنهج الوصفي

ادوات الدراسة : الاستمارة والملاحظة

فرضيات الدراسة :

يساهم الاتصال التنظيمي في تحسين اداء المؤسسة وزيادة فعاليتها كما يستعمل عدة وسائل تخدمه

تهتم الادارة المحلية يتحسين الاتصال التنظيمي وذلك من خلال عدة اجراءات للحد من المعوقات التي تعرقل مهامها

نتائج الدراسة :

اهم ما تم التوصل اليه في هذه الدراسة :

وجود خلية اتصال في المؤسسة تثبت اهتمام بجانب الاتصال وتعتبر اهم محرك للأوامر والتعليمات داخل المؤسسة

الاتصال التنظيمي في المؤسسة قائم على نوع الاتصال الرسمي بشكل كبير

كما لوحظ وجود علاقة طيبة وودية بين المرؤوسين والرؤساء بفعل الاتصال التبادلي صاعد ونازل .

الدراسة الثانية :من اعداد برباج راضية –مغربي نهاد – 2013-2014

قدمت هذه الدراسة بعنوان : **دور الاعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية –اذاعة قالمة المحلية –**

مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية –تخصص تنظيمات سياسية واقتصادية –حوكمة محلية وتنمية اقتصادية وسياسية –جامعة 08ماي 1945 قالمة-

الاشكالية :

ما هو دور الاعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية ؟

الفرضيات :

يلعب الاعلام المحلي دور فعال في تحقيق التنمية المحلية .

فواعل التنمية المحلية المتمثلة في الدولة كفاعل اساسي الى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني تكفي وحدها لتحقيق التنمية المحلية .

-وجود علاقة بين الاعلام والتنمية .

منهج الدراسة : المنهج الوصفي .

ادوات الدراسة : المقابلة والاستبيان .

نتائج الدراسة :

لمعرفة مدى اهمية الاعلام المحلي لتحقيق التنمية المحلية خلصت الدراسة الى مجموعة نتائج ابرزها :

-ان الاعلام المحلي يسعى لا نجاح عملية التنمية على المستوى المحلي استنادا الى نشر الوعي الثقافي بين شرائح المجتمع في مختلف المجالات .

-فهو اعلام تنموي يقدم العديد من الخدمات من خلال برامجه التثقيفية .

بث برامج تبث انشغالات المواطنين

وعلى الرغم من دور الاذاعة المحلية في ابراز والاهتمام ببرامج التنمية الا انها تعتبر غير كافية .

التعقيب على الدراسات :

اخترنا هاتين الدراستين من بين الدراسات الاخرى كونها تتشارك مع دراستنا في تناولها لمتغير مستقل وهو الاتصال التنظيمي في الدراسة الأولى

والتنمية المحلية في الدراسة الثانية و بالتالي تشابه في الجانب النظري

وكذلك الجانب المنهجي باستخدام نفس المنهج وهو المنهج الوصفي المناسب لهذا النوع من الدراسات .

الدراسة الثانية تناولت جانب من الاتصال وبالتالي اختلال توازن في تدفق المعلومات ، كما ان الاذاعة من اهدافها الوصول الى اكبر عدد من المستمعين من خلال برامج التنمية المحلية فهي ليست حريصة كل الحرص كما هو الحال في الادارات المحلية التي هدفها الاسمى تحقيق التنمية المحلية من خلال اعتماد اهم اساليب العمل وهي الاتصال والتواصل وهو ما سنتناوله في دراستنا فجوهر الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة هو البرامج التنموية التي تقدمها الادارة المحلية وتسهر على تحقيقها بالاعتماد على وسائل الاتصال الخاصة بها (صفحة الفايسبوك).

تناولت الدراسات المذكورة متغير واحد اذ لا نجد دراسة جمعت بين متغيرين الاتصال التنظيمي والتنمية المحلية الاختلاف في الاطار الزماني والمكاني وكذلك الاختلاف في ابعاد الدراسة وادوات البحث .

الا انه استفدنا من هذه الدراسات اذ اعطتنا نظرة عن الاطار العام للدراسة خاصة الجانب النظري .

ما تم ملاحظته من خلال تصفح العديد من الدراسات ان الاتصال عامة والاتصال التنظيمي خاصة موضوع قد تم تداوله في مختلف المجالات وعبر مختلف الكليات فهو لا يقتصر على ميدان علوم الاعلام والاتصال في دلالة على اهمية الاتصال في شتى المجالات وكذا اهمية التخصص بحكم اجتياحه باقي التخصصات اذ يبقى الاتصال عماد كل اساس .

الفصل الأول: الاتصال التنظيمي

المطلب الأول: انواع الاتصال التنظيمي

المطلب الثاني: اساليب الاتصال التنظيمي

المطلب الثالث: نظريات الاتصال التنظيمي

المطلب الرابع: اهداف الاتصال التنظيمي

المطلب الخامس: اهمية الاتصال التنظيمي

المطلب السادس: معوقات الاتصال التنظيمي

تمهيد:

يعتبر موضوع الاتصال من المواضيع التي تناولها الباحثين للدراسة وهذا في جميع الميادين العلمية وهذا نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع وذلك لأنه يعتبر أساس النظم الاجتماعية فهو عماد العلاقات بين الأفراد.

فمع تطور المجتمعات أصبحت الحاجة للاتصال ضرورة لابد منها للتعامل والتواصل ، وما يهمنا هو الاتصال التنظيمي داخل المؤسسات آو المنظمات سواء كانت اقتصادية أو خدماتية فهو ضروري وأساسي فمن خلاله يمكن للأفراد تأدية أعمالهم بكفاءة كما يساعد على نشأة التعاون في العمل ويحفز العاملين فمن خلاله يتم توجيه سلوكيات الأفراد نحو تحقيق أهداف المنظمة.

في هذا الفصل سنتطرق إلى أنواع الاتصال التنظيمي وأساليبه وبعض نظرياته، كما نتطرق إلى أهمية وأهداف الاتصال التنظيمي وفي الأخير لابد من أن نسلط الضوء على معوقاته كونه عملية مهمة جدا في مؤسسات اليوم وعامل أساسي لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: أنواع الاتصال التنظيمي

يعد الاتصال التنظيمي المحور الذي تدور حوله المؤسسة وجوهر تقدمها بهدف تحقيق التكيف السريع والاستجابة الأولية اللازمة، فالمعلومة أصبحت تمثل الوقود اللازم لعملية الصناعة ولحركة السوق ولحياة المنظمات في عالم اليوم، ومن الواضح بان الهدف العام من الاتصال التنظيمي هو توجيه مختلف سلوكيات الأفراد نحو تحقيق أهداف المنظمة على كل المستويات داخليا وخارجيا وبذلك فقد تعدت إشكال وأنواع الاتصال التنظيمي ولعل ما هو متفق عليه من أنواع الاتصال التنظيمي نجد:

1-الاتصال التنظيمي الرسمي:

هو ذلك النوع من الاتصال الذي يتم من خلال شبكة الاتصالات الرسمية عبر خطوط السلطة التي تربط اجزاء المنظمة كافة بعضها البعض وبالتالي فهو يمكن ان يتم من الاعلى الى الاسفل وفي هذه الحالة ينقل اوامر وتعليمات وتوجيهات من مستويات ادارية اعلى الى مستويات ادارية ادنى وهو ذلك الاتصال الذي يتم في المنظمات الادارية المختلفة ويكون خاضعا في مساراته وقنواته للاعتبارات التي تحددها القوانين والأنظمة واللوائح والقواعد العامة المتبعة في هذه المنظمة.[1]

وتتوقف فعالية عملية الاتصال التنظيمي الرسمي على عدة عوامل منها:

-وجود قنوات اتصالية واضحة ومنظمة.

-صلاحية هذه القنوات وفعاليتها في أداء المهمة.

-ادراك القائمين والمشرفين على عملية الاتصال اهمية دورهم من خلال الجودة في توصيل المعلومات.

-كما ينبغي ان يكون الاتصال فعالا ليفهم الافراد قصد الادارة وتنفيذ الخطة المؤسساتية المرسومة.[2]

وتبرز اهمية الاتصال التنظيمي الرسمي من خلال:

-نقل المفاهيم والآراء والأفكار لخلق التماسك بين مكونات المنظمة وتحقيق اهدافها.

-ضرورة أساسية في توجيه وتتغير السلوك الفردي والجماعي للعاملين داخل المنظمة .

-يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات التي تمثل المحور الاساسي الذي تقوم عليه أي منظمة.

-توطيد العلاقة بين المنظمة والموظفين ما يخدم المصالح المشتركة ويسير بالمنظمة إلى تحقيق أهدافها.[3]

يتخذ أربع اتجاهات حسب الشكل الممثل: [4]

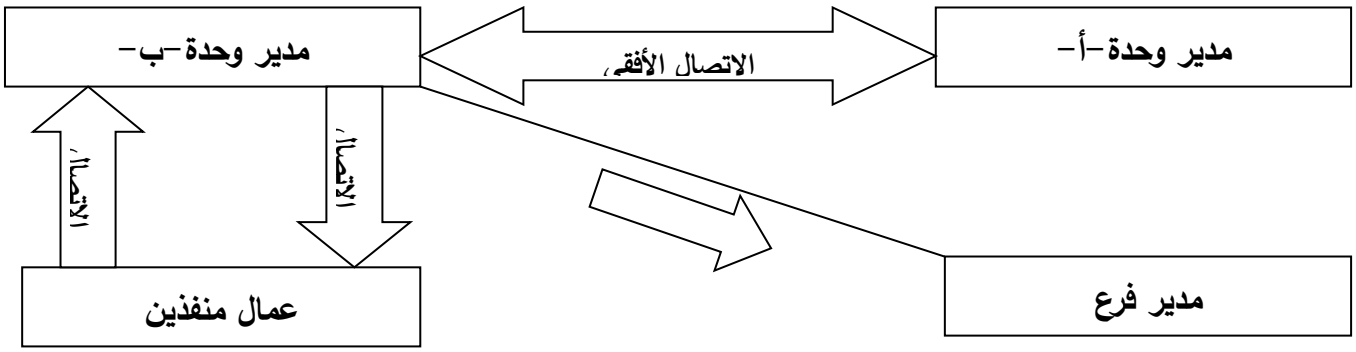
---

[1] بشار حزي، نفس المرجع السابق , ص 16

[2] محمد حافظ الحجازي: وسائط الاتصال التنظيمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006 ص15

[3] بشار حزي: نفس المرجع السابق, ص 17

[4] ا بشار حزي: نفس المرجع سابق, ص 17



***الاتصال النازل:**

يمثل أداة رئيسية في نقل الاوامر والتعليمات من الرؤساء والمشرفين إلى المرؤوسين والعمال وذلك من خلال تدرج السلطة حسب الهرم التنظيمي ويقسم كاتر وكاهن العناصر التي تعبر عن هذا النوع من الاتصال إلى:

تعليمات وظيفية: ما تعلق بالتوجيه والإشراف.

التبرير: يرتبط بشرح المسئولين هدف مزاولة انشطة مرؤوسيهم ومدى تلاحم وتكامل مختلف انشطة المؤسسة ككل .

الإيديولوجية: وهي تكمل ما قبلها بإظهار أهداف واتجاهات وفلسفة المؤسسة.

المؤسسة: هي كل ما تعلق بالتعرف على سياسات المؤسسة واستراتيجياتها كل هذه العناصر تسمح للعامل بالاهتمام أكثر.[1]

عموما الاتصال النازل ضروري لقيادة الإدارة إذ بدونه لا يمكن إعطاء التعليمات لتنفيذ الخطط، لذا ينبغي العمل على تحسين العملية الاتصالية وفعاليتها حتى يمكن نقل المعاني التي تقصدها المستويات الإدارية العليا إلى مرؤوسيهم دون تغيير.

***الاتصال الصاعد:**

إن الاتصالات الصاعدة تنطوي على نقل الرسائل والمعاني بأشكالها وأنواعها المتخلفة من قاعدة الهرم أو السلم الإداري إلى القمة ضمن الهيكل التنظيمي المفتوح والمرن الذي يتيح للمستويات الإدارية الأدنى حرية الاتصال والتواصل مع المستويات الإدارية العليا ضمن الهرم التنظيمي.

وفي تعريف للاتصال الصاعد فهو رفع البيانات والمعلومات التي تنطوي على ما تم وما لم يتم انجازه من أعمال وكذلك الإبلاغ عن المشاكل والانحرافات التي لم تكن بالحسبان[2].

تتجلى أهمية الاتصال الصاعد بصورة واضحة فهو يساهم في تحقيق التكامل بحيث يمكن الادارة من الاضطلاع بمسؤولياتها وحصولها على اجابات افضل للمشاكل من خلال تلقي تقارير إلا أنه هذا النوع من الاتصال يواجه صعوبات

[2] ناصر دادي عدون, الاتصال وكفائته في المؤسسة الاقتصادية, دار المحمدية العامة, الجزائر, ط1, 2001, ص36

[2] عبد الكريم درويش وليلى تكلا: أصول الإدارة العلمية، المكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1976، ص475

كوجود عنصر الهيمنة لدى الرئيس والعزلة وإتباع سياسة الباب المغلق وانعدام الاتصال المباشر كلها عوامل يترتب عنها حواجز بين الرئيس والمرؤوسين.

يتلخص في تقديم تقارير، إيجابية كانت أو سلبية، إجابة عن تساؤلات واردة من الأعلى، رفع شكاوي وتظلمات المرؤوسين إلى الرؤساء.

نستخلص مما سبق انه على الادارة تفهم اراء العاملين في كافة المستويات والاستماع لمقترحاتهم وذلك لضمان فعالية الاتصال وانجاز الاهداف والبرامج المستهدفة .

***الاتصال الأفقي:**

هو إرسال واستقبال المعلومات بين الإدارات والأقسام والإفراد الذين هم على مستوى تنظيمي واحد، وهذا البعد يعتبر امرا حيويا لنجاح الأداة في المنظمة، إذ عن طريقها يتم التنسيق بين وظائفها المختلفة. [1]

كما أن هذا النوع من الاتصال يستعمله الفاعلون داخل التنظيم للحصول على معلومات لم يتمكنوا من الحصول عليها بواسطة الاتصال النازل وخاصة المؤسسات التي يسودها التسلط واحتكار المعلومة. [2]

من خصائص الاتصال الأفقي انه يسمح بوصول المعلومات من كل جانب وفي كل وقت كما تتسم بالسهولة والبساطة .

إن تبادل الاتصالات الأفقية على نطاق واسع أصبح ضرورة حتمية لإشباع نطاق الوحدات وتزايد تقسيم الأعمال.

من خلال ما تم عرضه من اشكال الاتصال التنظيمي الرسمي توجب اعطاء اهتمام لكل هذه الأنواع لخلق انطباع جيد عند المرؤوسين ويساعد على سيرورة المعلومات داخل الأطر التنظيمية بشكل كافي ويفتح مجال إبداء الرأي وتنمية الدوافع وتزيد من التماسك وبالتالي خلق الرضا الوظيفي .

2-الاتصال التنظيمي الغير رسمي:

هو الإتصال الذي يتم بين الافراد والجماعات ويكون بدون قواعد تنظيمية محددة وواضحة ، ويتميز هذا النوع من الاتصال بالسرعة في انجازه مقارنة بالاتصالات الرسمية التي تحددها ضوابط وإجراءات رسمية محددة.[3]

أيضا هو اتصال دائم الحركة والتجدد والتغير ويتم عبر خطوط لانتشر في اتجاهات متعددة ومختلفة دون ان تحدد الإدارة موضوعه أو طريقته.

كما يعرف على انه اتصال غير مباشر يتواجد مع الاتصال الرسمي داخل المنظمة ويتم خاصة بين الفاعلين والأصدقاء، حيث تتصف العلاقات بينهم بالاستقلالية عن الوظيفة والسلطة الرسمية ويمتاز بالسرعة والسهولة.

---

[1] عبد الرحمان عبد الباقي عمر: الاتصالات في مجال الإدارة، المنظمة العربية لعلوم الإدارية، القاهرة 197, ص6

بشير العلاق: الاتصال في المنظمة العامة بين النظرية والممارسة، دار البازوري العامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص [2]100

بشار حزي: نفس المرجع السابق، ص [3]19

تحدث هذا النوع من الاتصال بطرق غير مضبوطة وغير مقننة وتكون شفوية غير مؤكدة او ملزمة

هي أكثر أنواع الاتصال شيوعا في العالم لا تخضع للتنظيم الرسمي ما ينجم هن ذلك سرعة ومرونة عاليتين في نقل البيانات[1].

من خصائصه:

يتميز بالسرعة والمرونة ،

الاعتماد على الرسائل الشفوية

يمكن استغلال الاتصال الغير رسمي لاختبار رد فعل العاملين اتجاه التغييرات اذ انه اسرع من انماط الاتصال الرسمي [2].

يمكن القول إن الاتصالات داخل التنظيم تتجاوز القنوات الرسمية لتوصيل المعلومة فالاتصال الغير رسمي اصبح ملازما للاتصال الرسمي لان وجود الاتصال الرسمي لوحده هو تجريد وفقدان لمعنى العملية الاتصالية لأنه ينقص من الإبداع والمبادرة والتجديد من قبل العاملين لذا ينبغي على المنظمات الربط الموازي لقنوات الاتصال الرسمي والغير رسمي بغرض تفادي النزاعات والوصول إلى الأهداف.

المطلب الثاني: أساليب الاتصال التنظيمي

تعددت أساليب وسائل الاتصال التنظيمي في هذا العصر حيث تعتمد فعالية الإدارات على أنواع الاتصالات والأساليب المتقدمة المستخدمة والتي من شانها ان تساهم في تحقيق اهدافها ومن بين الوسائل الشائعة:

كتابي: إن الإدارات تلجا إلى الوثائق المكتوبة بكثرة لما لها من سحر واستجابة لدى الموظفين[3].

***تقارير:** للتقارير أهمية خاصة بالنسبة للإدارة وتكون موجهة بناء على طلب أو توجيه من الرئاسة، إما التقرير الغير موجه يكون لتوصيل معلومات معينة لمختلف الإدارات والأفراد[4].

إلنشرات الدورية والخاصة: تعتبر وسيلة هامة في تنمية العلاقات العامة للمنشاة ، وتستخدم لنقل المعلومات والبيانات عن المؤسسة ونشاطها وتاريخ الانشاء وسياستها وتخصيص جزء منها للمعلومات الخاصة بالعاملين .

قد تكون نشرات داخلية خاصة بالعاملين داخل المنظمة او اخرى خارجية تعبر نشاط المنظمة وأهدافها توجه غالبا للجمهور والمحيط الخارجي[5].

---

[1] بشير العلاق: الاتصال في المنظمات العامة بين النظرية والممارسة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009, ص 105

[2] محمد حافظ الحجازي: نفس المرجع السابق، ص 18

[3] سليمان محمد الطماوي: مبادئ علم الإدارة العامة، مطبعة عين شمس، الإسكندرية، ط7، 1987، ص 271

[4] خيري خليل الجميلي: الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص143- 144

[5] خيري خليل الجميلي: نفس المرجع، ص 145

الكتيبات والدليل: إحدى وسائل الاتصال الجمعي، هي صورة مصغرة عن كتاب، تعد بطريقة سهلة وإخراج جذاب لجذب المتلقين وتحمل موضوعا واحدا بكل تفاصيله.

الشكاوي: وسائل اتصالية هامة للمنظمات تسمح للعاملين إن يتقدموا بشكاويهم، كما تعد ذات أهمية للإدارة تجعلها على علم بظروف افرادها كما تسمح للمنظمة تبني اقتراحات جادة ، من شانها تحسين الجودة ورفع الكفاءة الإنتاجية[1].

الملصقات: تكون عادة داخل المدخل الرئيسي للمؤسسة وتحتوي على تعليمات دائمة وأخرى كالملاحظات و التعليمات مؤقتة تحدد بفترة زمنية مدة ايام تكون عبارة عن إخبار وإرشادات توضح إجراءات تتعلق بالعمل.

مميزات الاتصال الكتابي: [2]

يتصف بالدقة مقارنة بالاتصال الشفهي

التوثيق وإمكانية الرجوع إليها إن اقتضاه الأمر.

حماية المعلومات من الحذف والتحريف.

وسيلة توفر الجهد ولوقت

شرح المضامين بدقة اكبر والوصول الى عدد كبير من الأفراد.

الملائمة للأحداث والمناسبات التي تنطوي على تفاصيل هامة مثل التعاقدات.

الاتصال الشفوي:

تتم من خلاله عملية تبادل المعلومات مباشرة وجها لوجه ومن اشكاله نجد:

الاجتماعات: [3]هو لقاء مباشر بين طرفي الاتصال يفسح مجال المناقشة وتفهم الرسالة بوضوح كما ترفع الروح المعنوية لدى المرؤوسين وبالتالي تعمق العلاقات الإنسانية بين الإدارة والمرؤوسين.

الاتصال الشخصي المباشر :

هذا النوع من الاتصال يتميز بأنه أكثر سهولة وإقناع كما يمكن الحصول على الاستجابة الفورية من خلال ملامح و تعابير الوجه، كما انه يقوي الروابط بين الرؤساء والمرؤوسين ويعزز الثقة بين الطرفين[4].

الاتصالات المصورة: يتم فيها الاعتماد على الصور والرموز والالوان كويلة للتوضيح .

وسائل الاتصال الالكترونية: وهي الاكثر شيوعافي وقتنا الحاليباستخدام:

الانترنت: الشبكة العنكبوتية التي حولت الكون الىالى قرية صغيرة تضم عدد هائل من الشبكات النتشرة حول العالم.

---

[1] محمد يسرى إبراهيم دعبس: الاتصال والسلوك الإنساني، سلسلة 18البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 266

[2] جمال الدين محمد المرسى، ثابت عبد الرحمن إدريس: السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، 2002 ،ص 610

[3] محمد يسرى إبراهيم دعبس: نفس المرجع السابق، ص 252

[4] طارق المجذوب : الإدارة العامة العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 2000 ، ص521-522

البريد الالكتروني: الوسلة الاكثر انتشارا.

من مزايا هذا النوع من الاتصال هو سرعة تنقل المعلومة.

اضافة الى وسائل التواصل الاجتماعي الفيسبوك والسكايب وغيرها.

ومن مميزات الاتصال الشفوي:

معرفة رد فعل المتلقي مباشرة

تكمن المرسل من تاكد المتلقي لفهم الرسالة ومضمونها

توطيد العلاقات الجتماعية والانسانية وازالة الحواجز بين المرسل والمستقبل

قوة التاثير على المتلقين من العاملين.

يتيح فرصة التعبير ع الرايوتلقي الاقتراحات واخذها بعين الاعتبار.

نظريات الاتصال التنظيمي:

1*النظريات الكلاسيكية[1]: تعتمد في دراستها للمنظمات على مجموع من الإفتراضات عملت على تطويرها من خلال دراسات منها الإدارة العلمية والتقسيم الإداري و البيروقراطية.

2*نظرية الإدارة العلمية لفريديريك تايلور: ظهرت أواخر القرن 19 على يد تايلور وزملاؤه (جليرت, جانت, إميرون) الذين ساهموا في تطوير الإدارة بشكل علمي بدلا من التجربة والتخمين. سميت بالمدرسة التايلورية نسبة لتايلور حيث كان تايلور يعمل في إحدى شركات الحديد والصلب الأمريكية وكان يلاحظ أن العمال ينتجون إنتاجا يقل عن طاقتهم الإنتاجية كما لاحظ بأنه ليس هناك معيار واحد ومحدد بإنتاجية المتوقعة للعمال, وأنه ليس هناك علاقة واضحة بين الإنتاج والأجور ونتيجة ملاحظاته الكثيفة والمركزة, أراد الوصول إلى أطراف وأساليب علمية لتحسين الأداء, حيث قام بتجارب خلال سنوات فقسم العمل إلى مجموعة عناصر وقاس الوقت لكل عنصر كما قام بتحليل الأعمال ونتيجة لاهتمامه بدراسة الحركة والزمن تمكن من زيادة إنتاجية العمال مما كانت عليه قبل دراسته واستطاع أن يحقق أهدافه والتي تتمثل في زيادة الأجر, رفع الإنتاجية وخفض التكلفة وقد تصل إلى مبادئ هي:

- ❖ إحلال التحليل العلمي والمنطقي محل التجريب والتخمين في مجال الأداء والعمل.
- ❖ اختيار وتعليم وتدريب العاملين بطريقة علمية تحسن أداءهم بدلا من الطريقة التي تعتمد على قيام الملاحظ لهذا الدور.
- ❖ التعاون بين الإدارة والعمال حتى يتم تطبيق الأعمال بأسلوب علمي.
- ❖ تقسيم العمل والمسؤولية بين الإدارة والعمال بحيث تتولى الإدارة مسؤولية التخطيط ويتولى العمال مهمة التنفيذ.

بالرغم من أن تايلور أمل من إدخال الأسلوب العلمي في الإدارة إلا أنه اهتم بالعناصر كفاية الإنتاجية وعامل الفرد على أساس أنه آلة لها مهام تؤديها دون نقاش حيث رأى أن سلوك العامل يجب أن يتلاءم مع رغبات الوظيفة. ويعاب على هذه النظرية أيضا أنها ركزت على الحافز الاقتصادي باعتباره الدافع الوحيد لتحفيز العمال وأغفلت الجانب الإنساني والحوافز المعنوية في الاتصالات الإدارية وأن الاتصالات في ظلها تأخذ طريق ذو اتجاه واحد(مركزية اتخاذ القرار) فهي تفصل بين وظيفتي التخطيط و التنفيذ (رئيس مرؤوس) وبذلك طرفي الاتصال يكون مقتصد على وثائق مكتوبة عن طريق مسير والمنفذ يستلم الأوامر دون إجراء تعديل أو استغلال خبرته.

[1] حجازي مصطفى: الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة, المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع, بيروت, د.ط, 1982و ص 82

فالإدارة العلمية تعتبر أن الاتصالات وجدت لتسهيل عملية القيادة والرقابة على المنظمة من خلال القنوات الرأسمالية, كما أكدت أن الاتصالات يجب أن تكون رسمية متسلسلة ومخطط لها وأهدافها القيام بالعمل وزيادة الإنتاجية, وركزت حركت الإدارة العلمية على النواحي الميكانيكية تجاهلت النواحي السيكولوجية والإعتبارات الإنسانية التي تحدد السلوك الإنساني في التنظيمات, ونلاحظ أنها تتحدث عن الاتصالات إلا لكونها أسلوب رسمي من أعلى إلى الأسفل بغرض توجيه المرؤوسين ولتحديد طريقة الأداء.[1]

3*نظرية التقسيم الإداري[2]: (هنري فايول) نسبة للفرنسي هنري فايول حيث اهتمت هذه المدرسة بالأعمال الإدارية من حيث الوصف وتحليل الوظائف وتحديد مبادئ التنظيم. وفي معالجته للعملية الإدارية للمسيرين والمنظمات فوض 14 مبدأ وهي:

تقسيم العمل: حسب فايول التخصيص أمر طبيعي أي أن كل عامل يتخصص في جزء من عملية العمل ويتقنها ويتطلب هذا تبسيط وتحليل المهام إلى مكوناتها الأساسية ويتمخض عن هذا ارتفاع مستوى الأداء ومنه كمية الإنتاج.

السلطة والمسؤولية: يرى فايول أن المسؤولية هي نتيجة طبيعة السلطة لذا لابد من إحداث توازي بينهما, فحتى يتم المساءلة عن عمل معين لا بد من أن تمنح له السلطة الكافية التي تمكنه من تنفيذ عمله وبمعنى أنه أكد على أن المسؤولية يجب أن تتساوى مع السلطة.

الإنظباط: ويتجلى في شكل اتفاقات تحرم وتسمح بتحديد العلاقات بين مختلف الفئات والأقسام داخل المؤسسة ويأخذ النظام شكل قواعد وإجراءات تحكم هذه العلاقات بين مختلف المستويات التنظيمية ولكي تحترم يجب أ ن تكون مدونة وواضحة.

وحدة الأمر: وهي أن يتلقى العامل التعليمات من رئيس واحد بدلا من عدة رؤساء حتى لا يكون هناك مصدر للصراعات بين الأفراد و الأقسام.

وحدة التوجيه: وهي أن يكون هناك رئيس وخطة واحدة لكل مجموعة من النشاطات علاقة بهدف واحد وهذا يعتبر شرط ضروري لتنسيق فردي وتوحيد الجهود, كما يتعلق هذا المبدأ بالعلاقات بين العاملين ورؤسائهم داخل الهيكل التنظيمي.

إخضاع المصلحة الفردية للمصلحة العامة: وهذا يعني أنه عند تعارض الأهداف الشخصية مع الجماعة فيجب تقديم الأهداف العامة على الخاصة.

---

[1] حجازي مصطفى : نفس المرجع السابق , ص82- 84

[2] صالح خليل أبو أصبع, العلاقات العامة والاتصال الإنساني, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, د.ط, 2009, ص 75

تعويض أو مكافأة الأفراد: يكون على أساس الخدمات التي يقدمونها بحيث تحقق لهم الرضا الوظيفي.

المركزية: يتعلق المبدأ بمدى تركيز السلطة في المستويات العليا للإدارة المنظمة.

تدرج السلطة: اعتمد فايول على هذا المبدأ في تنظيم المؤسسة وإدارتها لوضع الأسس العلمية والمنطقية لانتقال المعلومات والاتصالات من خلال المستويات المختلفة للسلطة في المؤسسة ولكنه أدرك أن اعتماد هذا المبدأ ووحدة الأمر يؤدي عادة إلى مشاكل في عملية الاتصال مع رجال البيع, فمن الواجب أن يبحث عن رئيس مشترك وهذا الرئيس بن يكون رئيس وحده أو قسم بل سيكون المدير العام وهذا سيخلف عناء وجهد غير ضروري بمختلف الأطراف الإدارية وبالتالي ابتدع فايول مبدأ المعتبر في الإدارة ليوضع إمكانية العبور والاتصال بين كاتب الحسابات ورجل البيع بموافقة الرئيس المباشر.

الترتيب: أي ترتيب المداخلات المادية والبشرية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

المساواة والعمالة: أي تطبيق القوانين التي تسنها المنظمة على أساس المساواة بين العاملين.

الاستقرار الوظيفي للعاملين: وذلك بتوثيق العلاقة بين العاملين والمديرين والمنظمة لمدة طويلة.

المبادرة: أي القدرة على الإيداع والابتكار وتشكل هذه الصفة مصدر قوة المنظمة في حالة ما يستطيع المدير تنميتها وتطويرها لدى مساعديه.

الروح الجماعية: توحيد الجهود والعمل في انسجام عن طريق تبني سياسة وحدة الأمر وسياسة الاتصالات الشفوية.

وقد اقترح فايول 05وظائف أساسية للإدارة وهي التخطيط, التنظيم, الأمر, التنسيق, الرقابة وقد أكد فايول أن المنظمة بحاجة لنظام اتصال لإصدار التعليمات إلى مختلف مراكز التنفيذ.

4*النظرية البيروقراطية: [1](ماكس فيبر)

ترجع هذه النظرية للمفكر الألماني ماكس فيبر (1864-1920) الذي يفترض أن الناس غير عقلانيين وأنهم انفعاليون في أدائهم لعملهم مما جعل الاعتبارات الشخصية هي السائدة في العمل وأن الاعتبارات الموضوعية والحياد والعقلانية غير واردة وغير موجودة في أداء العمل، وذلك انعكس على تفسير النموذج البيروقراطي لكيفية السيطرة على السلوك الإنساني حيث تعتمد هذه النظرية على أن ذلك سيتم من خلال وجود نظام صارم للقواعد والإجراءات داخل المنظمة وقد تبنى ماكس فيبر في نظريته مجموعة مبادئ هي:

[1] حجازي مصطفى : نفس المرجع السابق, ص85- 86

- **التخصص وتقسيم العمل:** وهو أساس الأداء الناتج للأعمال والوظائف وفيه يقسم أي عمل إلى أجزائه البسيطة بطريقة تسهل عملية الأداء والمراقبة.
- **التسلسل الرئاسي:** وهو ضروري لتحديد العلاقات بين المديرين ومرؤوسيهم.
- **نظام قواعد:** وهو نظام مطلوب لتحديد واجبات وحقوق العاملين.
- **نظام إجراءات:** ضروري لتحديد أسلوب التصرف في ظروف العمل المختلفة.
- **نظام من العلاقات غير الشخصية:** وهو أيضا مطلوب لبث الموضوعية والحياد في التعامل
- **نظام ترقية العاملين:** وتكون على أساس الجدارة الفنية للقيام بالعمل ولا تكون على اساس المقاربة والمحاباة.

اعتمد فيبر في الاتصال التنظيمي على أهم خاصية لنموذجه البيروقراطي وهي : لابد من تدوين وتوثيق كل الإجراءات الإدارية والقرارات الرسمية.

بمعنى إن التعليمات تكون مكتوبة يمكن الرجوع إليها فالاتصال حسب ماكس فيبر يرتكز على الاتصال المكتوب فقط .

من عيوب هذا الاتجاه أن خط الاتصالات فيه نازل فقط من الأعلى إلى الأسفل، مجموعة أوامر وتعليمات وهذا لا يتيح فرصة الاتصال الصاعد.

5*النظريات النيوكلاسيكية:

نظريات اعتمدت على النظريات الكلاسيكية وقدمت إضافات وإسهامات مغايرة ومكملة للنظريات التقليدية وهي:

– **نظريات العلاقات الإنسانية لالتون مايو:**[1] نسبة للمفكر التون مايو نظرية خطت خطوة ايجابية وركزت على العامل الإنساني بحيث تطرقت للعلاقات الاجتماعية وكذا العلاقات الغير رسمية.

ركزت على تحفيز العاملين واعتمدت على نشاطات منها:

– تشجيع العاملين على المشاركة في القرارات الإدارية.

– إعادة تصميم الوظائف بطريقة تحفيزية للعاملين من خلال المشاركة في نشاطات المنظمة.

– تحسين تدفق الاتصال بين الرئيس والمرؤوسين.

أثبتت هذه المدرسة من خلال تجاربها قدرة الاتصالات على إحداث تأثير قوي على العلاقات الاجتماعية والاعتراف بالكرامة الإنسانية.

[1] صبرينة رماش, الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية, رسالة ماجستير, جامعة منتوري, 2008, 2009, ص 46

النظرية السلوكية لكورت ليفين:

أجرى الباحث ليفين عدة تجارب لتدعيم المواقف الاتصالية بين جماعات العمل حيث أكدت على أهمية التواصل بين الجامعة كما ساعدهم على التعرف على حقيقة أن العامل يريد أن يكون له دور في أداء مهامه.

نظرية العاملين لفريديريك هيزبرغ:[1]

حسب هيزبرغ فان هناك نوعان من العوامل التي تحدد العلاقات الاتصالية في المنظمات وهي:

عوامل صحية تشمل:

*الاستقرار الوظيفي بمعنى الشعور باستمرارية العمل وعدم التهديد بالفصل.

*عدالة نظم المؤسسة.

*المنزلة المناسبة وهي تشمل المركز الوظيفي والسلطات وساعات العمل ومكان العمل المحترم التدخل المادي الكافي.

*الإشراف والذاتية بمعنى وجود ذاتية الفرد في أداء العمل.

*العلاقات الاجتماعية الجيدة في العمل.

*ظروف العمل من توفير وسائل وأدوات وغيرها.

حسب النظرية فان توفير هذه العوامل هي أشياء لابد من تلبيتها عوامل أخرى وهي:

*العمل المثير الذي يلقى اهتمام العامل وقدراته.

*التقدير من الرؤساء والزملاء.

*فرص النمو وإعطاء فرصة تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات.

*فتح مجال لتحقيق الانجازات.

حسب هيزبرغ فان مجموعتي العوامل تكملان بعضهما البعض كما أكد على مبدأ ثنائية الاتجاه الاتصالي

النظريات الحديثة:

أنتقد المنظرون النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ومن أهم نظريات العصر نجد:

نظرية (x-y) لماك فريغور:[2]

---

[1] لويزة فرحاني, الاتصال الرسمي وعلاقته بالحوافز المعنوية, رسالة الماجستر جامعة الحاج لخظر, باتنة, الجزائر, ص 32

[2] القريومي محمدقاسم, مبادئ الإدارة في النظريات والعمليات و والوظائف, دار الثروة, عمان- الأردن, د.ط, 1992, ص 86

أجرى ماك بحوث حول السلوك العام للأفراد داخل المنظمات إذ قامت نظريته على أن أي سلوك إداري يستند على فلسفة إدارية محددة وواضحة وقد ثمن هذا الاتجاه من خلال نظرية **(x-y)**

حيث تفترض نظرية x أن الإنسان محدود الطموحات ويسعى لإشباع حاجات فيزيولوجية إضافة إلى الحاجة إلى الأمان والاستقرار.

وترى نظرية y أن الإنسان محب للعمل ومتطلع للمسؤولية وامتدت إلى حاجات اجتماعية .

النظرية المعدلة ل ليكوت:

تنطلق هذه النظرية أساسا من التأكيد على أهمية العنصر البشري في العملية الإنتاجية وتأثير السلوك الإنساني داخل التنظيم على انجازاته وفعالياته وتتمثل فرضيته في ان انخفاض إنتاجية بعض المنظمات يعود أساسا إلى تطبيق مبادئ التنظيم الكلاسيكي عكس المنظمات التي تحقق إنتاجية عالية فإنها تعتمد على أفكار تنظيمية مختلفة.

كما ركزت هذه النظرية على التفاعل المتبادل بين أعضاء التنظيم ويتوقف هذا التفاعل على تدفق المعلومات وشبكة الاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية كما تأخذ هذه النظرية بفكرة القياس المستمر للنتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف وكذا تأثيرها على العنصر البشري .

وتعتبر الاتصالات داخل المنظمة من شروط نجاحها حسب نظرية ليكرت كما أن إعطاء أهمية الاتصال والقيادة داخل المنظمة بمعنى الانتقال الجيد للمعلومات بين مختلف المستويات التنظيمية يعطي للفرد مجال للمبادرة والإبداع.

نظرية الإدارة بالأهداف لبيتر دراكر:

من أهم مبادئ هذه النظرية:

يتفق الرئيس والمرؤوسين على التنسيق الدائم والاتصال بالرئيس لمشاورته وإبلاغه بما تحقق والمشكلات التي تعترض تنفيذ الخطط .

بعد انتهاء الفترة المحددة يجتمع الطرفين لتقييم ما تم انجازه ومعالجة العقبات وتفادي وقوعها مستقبلا.

الرئيس المباشر يقوم بتقييم أداء مرؤوسيه .

فالإدارة بالأهداف تسعى إلى معرفة العوامل التي تعيق تحقيق الأهداف بغية اتخاذ إجراءات مناسبة للتغلب عليها .

فأسلوب الإدارة بالأهداف هو أسلوب اتصال ناجح ومتطور من الاتصال بين الرئيس والمرؤوسين فالتخطيط المشترك وما يتطلبه من تغذية مستمرة ويتطلب اتصال دائم ومستمر بين الرئيس والمرؤوسين

فنظرية الإدارة بالأهداف تقوم على أساس المشاركة في اتخاذ القرار وتحديد الأهداف وهي إن تسطر الأهداف ويتفق عليها الرئيس والمرؤوسين ليعملوا على تحقيقها وتعتبر نظرية الإدارة بالأهداف من أفضل النظريات التي تمارس مبدأ الديمقراطية وتنمي روح المشاركة وتحمل المسؤولية .[1]

نظرية النظم :

من رواد هذا الاتجاه، سيمون مارش، كاتز وغيرهم

ينظر هذا الاتجاه للمنظمة كعضو يعمل على فهم و استيعاب المعلومات والتكيف مع المتغيرات الخارجية وتطويرا أداءها وتحقيق أعلى درجات الرضا الوظيفي ، فالاتصال هو الغراء الذي يمسك المنظمة يبعضها ويحقق الانسجام والتوافق بين أجزائها.

فالمنظمة تتأثر بعوامل خارجية وأخرى داخلة فهي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر.

[1] القريومي محمدقاسم : نفس المرجع السابق ، ص 90

المطلب الرابع: أهداف الاتصال التنظيمي

معاني الاتصال حتى وان تعددت إلا أنها تسعى لخلق التفاهم بين المرسل والمرسل إليه من خلال أشكاله وأنواعه ومن مهامه نشر اهداف وسنلخص فيما يلي ابرز الأهداف التي يسعى الاتصال لتحقيقها:

-تحقيق التنسيق بين الأفعال والتصرفات : فالمؤسسة عبارة عن مجموعة موظفين يؤدون مهام مستقلة عن بعضها البعض وبفعل الاتصال يتم التنسيق والتكامل وتوحيد اهداف المنظمة.

-المشاركة في المعلومات: يساعد الاتصال على تبادل المعلومات وبالتالي تحقيق اهداف التنظيم المشترك.

-كما يهدف الاتصال وفعالية العمل فوفرة المعلومات لدى العاملين يدفعهم الى تقديم مردودية جيدة تساعد على فعالية المؤسسة[1].

يساعد الاتصال التنظيمي على اداء الاعمال بطريقة افضل حيث يجعل الافكار والتعليمات واضحة .

يهدف الى زيادة درجة قبول الادوار التنظيمية من خلال معالجة الصراع وتخفيف التوتر ، كما يهدف إلى الإقناع.

توفير المناخ الايجابي للعاملين من تنظيم وقيادة وتوجيه الموارد البشرية والفنية والمالية.[2]

-اتخاذ القرارت: فعملية اتخاذ القرار تعتمد على الاتصال فحاجة الموظفين الى الالمام بمجموعة معلومات لتحديد المشاكل وتقييم البدائل وتنفيذ القرارات وبالتالي تقييم نتائجها .

-التعبير عن المشاعر الوجدانية: يسمح الاتصال للعاملين بالتعبير عن اراءهم ومخاوفهم من خلال ابداء موقفه دون حرج .

-كما يسمح الاتصال: بالقضاء على الإشاعات والمعلومات المغلوطة التي من شانها إن تأثر سلبا على فاعلية العمال وبالتالي على المنظمة ككل[3].

نلاحظ مما سبق إن للاتصال التنظيمي اهمية قصوى في المنظمة اذ انه يسعى لتحقيق اهداف تصب في مجملها في تحسين وتطوير اداء العمال وكذا خلق الرضا بين جميع الاطراف لذلك على كل مؤسسة ان تعمل على برامجها الاتصالية فالاتصال همزة وصل وعمود كل تنظيم .

---

[1] صالح بن نوار : الاتصال الفعال والعلاقات الإنسانية ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية ، دار الزهران للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 121

[2] ثروت مشهور : استراتيجيات التطوير الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص41- 42

[3] صالح بن نوار: نفس المرجع، ص 228

المطلب الخامس: أهمية الاتصال التنظيمي

إن نجاح أي تنظيم في تحقيق أهدافه يتوقف على نظام اتصالاته فمن خلال الاتصال تتحدد الأهداف الواجب الوصول اليها والتعرف على المشاكل وسبل علاجها وتقييم الأداء وإنتاجية العامل[1].

كما يتمكن افراد المنظمة من الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالمنظمة كما يساعد على توضيح التغيرات والتجديدات

كما انه من خلال الاتصال تتم مشاركة القرارات بين مختلف أطراف المنظمة وبالتالي تضييق الفجوة بين التخطيط والتنفيذ وتحقيق التواصل الإنساني بين العاملين وزيادة التفاهم فيما بينهم.

يساهم في فهم اهداف وواجبات المؤسسة وتحقيق التعاون فيما بين العاملين.

وسيلة لتنظيم الموارد البشرية واختيار العاملين وتدريبهم وتقييم أداءهم

نشاط اداري اجتماعي ونفسي يساعد على تنمية العلاقات وروح الجماعة.[2]

تكوين علاقات إنسانية سليمة بين الرؤساء والمرؤوسين وبعضهم البعض.[3]

تحقيق التكامل والتوازن بين مختلف وحدات البناء التنظيمي من خلال البرامج والخطط التي تم وضعها اضافة الى الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة [4].

تتجلى أهمية الاتصال التنظيمي في منظمات اليوم بصورة واضحة فمن خلال العمليات الاتصال من إعلام أعضاء المنظمة بخططها وإمكانياتها وتطلعاتها إضافة إلى تطوير الأفكار وتعديل الاتجاهات واستقصاء ردود الأفعال ، فلا يمكن النظر اليها على انها عملية مستقلة قائمة بذاتها وإنما عملية تعتمد على الكفاءات الإدارية لذلك يسهر مسئولي المؤسسات على إعطاء أهمية كبيرة للاتصال التنظيمي سعيا منها لتحقيق أهدافها وأهداف أفرادها.

المطلب السادس: معوقات الاتصال التنظيمي.

بالرغم من أهمية العملية الاتصالية داخل المنظمات إلا أنها تواجه العديد من العراقيل تحد من فعاليتها وأحيان عدم تحقيق أهدافها وعليه لابد من للتطرق لهذه المعوقات لتجنبها والتقليل منها او حتى الحد وهي ثلاثة أنواع:

---

[1] هالة منصور / الاتصال الفعال، مفاهيمه، أساليبه، ومهاراته، المكتبة الجامعية، الازاريطة، الإسكندرية، 2000، ص 54

[2] احمد ماهر : السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات ، الدار الجامعية لنشر والتوزيع ، الإسكندرية، ط8 ، 2002، ص 357

[3] معن محمود عياصرة ، مروان محمد بني احمد : القيادة والرقابة والاتصال الإداري ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2008 ، ص 164

[4] سعيد السيد علي : العملية الإدارية ، التخطيط ، التنظيم ، القيادة ، التنسيق ، والاتصالات ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007 ، ص 38

معوقات نفسية

معوقات اجتماعية وثقافية

معوقات تنظيمية

1-**معوقات نفسية:** يختلف الأفراد فيما بينهم بسبب الفروق الفردية منها:

تباين الإدراك: إدراك المرسل الخاطئ للمعلومات التي يرسلها قد يؤدي الى عدم انتباه مستقبل الرسالة وإدراك محتواها الصحيح وتكون درجة الادراك نتيجة لعوامل منها درجة الخبرة.

درجة مستوى وعي المرسل اليه

بساطة او غموض الرسالة

الإدراك الانتقائي: يميل الفرد إلى الاستماع إلى ما يتناسب وأفكاره ومعتقداته مما يؤدي إلى اعاقة المعلومات التي تعارض وقيمه واتجاهاته.

الانطواء: عدم المخالطة أو الاكتراث لتبادل المعلومات مما يؤدي الى تشويه المعلومات وبالتالي انحراف العامل عن تحقيق أهدافه[1].

اللغة: هي وسيلة اتصالية تسمح بنقل المعلومة او الفكرة سواء كتابيا او شفويا ففي حالة اختلاف المستوى التعليمي يؤدي الى عدم فهم الالفاظ المتبادلة فيفسرها كل طرف حسب فهمه الخاص خاصة في الاتصالات المكتوبة .

الانفعالات: الحالة الانفعالية لطرفي الاتصال تحدد صحة المعاني والمعلومات المتبادلة من عدمها .

الاختلافات الوراثية: يقصد بها منبت كل من طرفي الاتصال المرسل والمتلقي إذ أنها تمثل مرك الإنسان في الحياة والذي يتشكل بقوة أفكاره واتجاهاته.

تنقية وغربلة المعلومات: تحدث عادة في الاتصالات الصاعدة كمنح الزيادات في الرواتب والتحفيز والميل لهذه التقنية ستتم في كافة المستويات الإدارية.

التجريد: بمعنى إهمال التفاصيل[2].

معوقات اجتماعية ثقافية بيئية: يرجع هذا النوع إلى التنشئة الاجتماعية وبيئة الشخص كما تضمن القيم والمعايير والمعتقدات ونوضحها كما يلي:

---

[1] محمد يسرى إبراهيم دعبس: نفس المرجع السابق، ص 307

[2] عبد الغفار حنفي (أ) السلوك التنظيمي وإدارة الفاعلين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990, ص 748

التباعد الاجتماعي: تباعد العلاقات الاجتماعية بين أفراد المنظمة يحد من فعالية الاتصال كغياب التظاهرات الاجتماعية وغيرها.

البعد الجغرافي : بعد المسافة بين طرفي الاتصال له دور في إخفاق عملية الاتصال وبالتالي عدم تحقيق الأهداف.

معوقات تنظيمية :

*اختلاف المكانة

*التداخل في بعض الأحيان بين التخصصات الاستشارية والاختصاصات التنفيذية نظرا لعدم وجود سياسة واضحة تعبر عن البنية الفكرية للإدارة.

*عدم وجود وحدة تنظيمية لجمع ونشر البيانات والمعلومات وعدم الاستقرار التنظيمي يؤديان ايضا الى عدم استقرار نظام الاتصالات بالمنظمة[1].

مما سبق نستنتج أن مجمل هذه المعوقات تتلخص في عدم وضوح الاهداف وضعف السياسات ونقص التخطيط وعدم مراعاة الاصول العلمية في إعداد جهاز اتصال فعال.

[1] شعبان فرح: الاتصالات الإدارية دراسة أسامة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 209، ص178

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل تبرز لنا أهمية الاتصال التنظيمي إذ انه عملية تشمل كافة الأعمال التي تتخذ المؤسسة محورا لها سواء داخليا أو خارجيا، فان علاقات المنظمة بأعضائها ضمن مفهوم شامل تتجه فيه العلاقات العامة نحو الاتصال التنظيمي أي أنها تشمل كافة الوسائل والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتعريف بذاتها وخلق صورة ايجابية عن نفسها لدى جماهير مختلفة خارج المؤسسة وداخلها فعلى القائمين على تسيير المؤسسات او المنظمات أن يعطوا عملية الاتصال أهمية

الفصل الثاني: التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

المطلب الرابع: مرتكزات التنمية المحلية

المطلب الخامس: برامج التنمية المحلية

المطلب السادس: تحديات ومعوقات التنمية المحلية

تمهيـــد:

مع تطور مفهوم ومجال التنمية خلال العقود الاخيرة برزت عدة مفاهيم منها مفهوم التنمية المحلية فبداية الثمانينيات تعد قفزة نوعية للتنمية بحيث توجهت الى الذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع المحلي الموحد.

و قد احتل موضوع التنمية المحلية مركز مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية وذلك لأنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود الى وضع التقدم والسير في طرق النمو والارتقاء.

فالحكومات في اجتهادها في مجال التنمية المحلية عملت على خلق مراكز محلية تستغل استغلالا امثل للموارد الطبيعية والبشرية المحلية المتاحة.

إن ظهور المفهوم بشكله الحالي مرتبط بالاهتمام المجتمعات المحلية كونها وسيلة تحقيق التنمية الشاملة، من خلال تكاثف الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية اضافة الى مساندة الجهود الحكومية فتحقيق مبدأ التنمية المحلية يكون من خلال اسهام اطراف المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية.

وقد جاء هذا الفصل من الدراسة لمعالجة موضوع التنمية المحلية بداية من تطور المفهوم، إلى خصائصها، إبعادها مرتكزات وبرامج، وفي الأخير سوف نتطرق إلى تحديات ومعوقات التنمية المحلية في محاولة منا لإعطاء صورة شاملة عن مفهوم التنمية المحلية وكل الجوانب المرتبطة بها.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية المفتاح الذي تحقق به الحكومة كل أهدافها وبأفضل الطرق، فهي ثمرة الجهود المشتركة بين الحكومة وأفراد المجتمع المحلي ، ولقد مر المفهوم الحالي للتنمية المحلية بفترة زمنية طويلة لكي يستقر على هذا الوضع الذي وصل إليه .

كان أول ظهور لمفهوم التنمية المحلية في القرن 20 في العقد الثاني وذلك من خلال الجهود التي تبنتها الحكومات والمنظمات التطوعية في امريكا وبريطانيا والدول التي حصلت على استقلالها مبكرا، ويعد مفهوم تنمية المجتمع المحلي من المفاهيم التي أثير حولها الخلط وعدم الوضوح.

فعقب الحرب العالمية الثانية احتكر التفكير في قضية التنمية الاقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي ، ففي الاشتراكية مثلت النظرية الماركسية في صورتها اللينة الينبوع الاول الذي استقى منه التفكير التنموي مضامينه الفكرية.

وقد تم إثراء المضامين على اجتهادات قوية على الصعيدين الفلسفي والاقتصادي لعدد من الماركسيين خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية منهم هنري لوفير، وجورج وروجيه على الصعيد الفلسفي وارنست ماندل وشارل بتلهم وموريس باران على صعيد الفكر الاقتصادي. [1]

وفي سنة 1944 رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في افريقيا ضرورة الاخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبرتها نقطة مهمة فظهور المفهوم لأول مرة على وجه الخصوص في إطار الأمم المتحدة سنة 1950.

أما في سنة 1954 قامت بعقد مكتب المستعمرات البريطانية مؤتمرا اكد فيه على ضرورة الاخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبرها نقطة مهمة في سياسة الحكومة.

كما نالت اهتماما خاصا من طرف هيئة الامم المتحدة التي اولت لها اهتماما كبيرا في بداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية ثم تبين انه يجب تركيز على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية. كما اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الامم المتحدة ان يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الانتاج فحسب بل يجب ان يتم التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع مع ضرورة مراعاة الاحتياجات للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية أهميتها.

[1] محمد عبد الشفيع : مفهوم ومضمون التنمية المحلية ، القاهرة ، بدون سنة طبع ، ص03

إن اهتمام الأمم المتحدة بمفهوم التنمية المحلية سواء من الجانب النظري او الممارسة قد قدم الكثير من الدعم للدول المختلفة في العالم كما جعل الاستراتيجيات التنموية تتحقق بشكل حقيقي.

والجزائر في المرحلة الاشتراكية عملت على تجذير العملية التنموية في مختلف الأقاليم الوطنية بالاعتماد على بيروقراطية الدولة محليا ومركزيا، وهذا بدوره أدى إلى تضخيم الدولة بمفهوم (نزيه الدين الأيوبي) وعليه نتج جهاز إداري غير اقتصادي زاد من تكاليف الدولة ومتاعبها وأصبح يعاني الترهل ولا يملك قدرة الاستجابة للمطالب الجماهيرية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المطالب بالتقليص من دور هذا الجهاز والذي أدى في النهاية إلى ضرورة تحول نهج الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعليه أصبحت الدولة تتعامل مع معضلة التنمية من منطلق دولة الحد الأدنى الذي ترتكز فيه التنمية على دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.[1]

وبذلك سعت الدولة الجزائرية بداية من سنة1965 إلى توجيه الاقتصاد الوطني والمؤسسة العمومية لتجسيد التنمية المحلية لذا تم تبني مجموعة مخططات مرحلية وهي كالتالي:

مرحلة التخطيط (1967-1989) : تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة بدء التخطيط بتطبيق مجموعة من الخطط، ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي:

المخطط الثلاثي (1967-1969): يعتبر هذا المخطط للتجربة الجزائرية الاولى في هذا المجال، حيث تحددت من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر، ويتميز هذا المخطط بافتقاره الى معالم خطة اقتصادية متكاملة ، لكونه لم يطرح مسألة التوازن الاقتصادي الإجمالي، كما انه لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع.

المخطط الرباعي الأول (1970-1973): اتسمت هذه الخطة بالطموح حيث انها استهدفت تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9% وحجم استثمار يقدر بـ 27 مليار دينار جزائري ، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081مليار دينار جزائري ، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق[2] مع استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسالة القضاء على البطالة وسوء التشغيل في اطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية وكذا تطوير صناعة الاسمدة الي توفر المنتجات الاستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.

---

[1] نزيه الدين الأيوبي : تضخيم الدولة في الوطن العربي ، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، 2010، ص35

[2] . سليمان شيبوط واخرون : دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية ، ملتقى دولي حول تحديات الإدارة المحلية ، كلية الحقوق ، جامعة الجلفة، 2010 ص 26

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع التركيز اكثر على رفع الانتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف انحاء القطر وقد كان من المتوقع ان يرتفع الناتج الوطني الاجمالي بشكل ملموس بنسبة لا تقل عن 46% وهذا يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% وقد أولى المخطط عناية خاصة للقطاع الصناعي الذي سيخضع انجازاته بتحقيق الهدف الاسمى وهو التكامل الصناعي.

المخطط الخماسي الأول (1980-1987): شرع في هذا المخطط تطبيقا للتوجيهات السياسية المنبثقة عن مقررات مؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي 1979 توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر ب 400 مليار دينار جزائري في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير والتكوين المهني وأوحى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني.

المخطط الخماسي الثاني (1987-1989): ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط انه اخذ على عاتقه إنشغالين رئيسيين هما: نمو ديموغرافي مضطرد صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية مما ادى الى العجز عن تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعية وهو ما ادى الى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر عام 1988.

مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990): بدأت عملية التحويل نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينيات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير ان هذا التحول لم يكن سهلا ومن اجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1997 شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من 1998 بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دينار جزائري منها برنامج الانعاش 114 مليار دينار للتنمية المحلية وقد تم ايضا تجسيد التنمية المحلية من خلال برنامج التجهيز كما جاء بعد ذلك برامج دعم النمو في الفترات 2005-2009 ثم 2010-2014 والبرنامج الحالي 2015-2019.[1]

[1] . سليمان شيبوط واخرون : نفس المرجع السابق ، ص 27

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما أو مدينة محلية وذلك بهدف تطوير مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة ومن خصائص التنمية المحلية:

الخصوصية المحلية: هي المبدأ الأساسي للتنمية المحلية إذ أن أفراد المجتمع المحلي الأكثر دراية بمشاكلهم يتجسد ذلك في الانتخابات المحلية التي تمثل مؤشر لديمقراطية النظم السياسية.

التنمية المحلية عملية متعددة الابعاد اذ تتضمن اجراء تغييرات في الانساق الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية والانطلاق من مستوى التخلف الى نظام اجتماعي يحمل عوامل ديناميكية، يحقق للفرد والجماعة حياة أفضل ماديا وإنسانيا.

الوحدوية: تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة فالمجتمع المحلي يشكل وحدة أساس التنمية ومع ذلك ليس من الضروري أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج التنموية.

الشمولية: تركز **التنمية** المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع اجتماعية واقتصادية وثقافية.

التكاملية: هي عملية ذات جوانب عديدة متكاملة ومتناسقة فيما بينها، بمعنى تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري أو لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية والعكس ولقد كشف العاملون في مجال تنمية المجتمع المحلي ان هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يجب أن يكون التكامل في مشروعات تنمية المجتمع التعليمي والصناعي، فهي تنطلق من جهود الفاعلين المحليين تواصلا وتناسقا وظيفيا كل يؤدي دور يحتاج إليه المجتمع والأفراد فيما بينهم.

كما ان التكامل في المشروعات له فوائد عدة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية حيث إن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة في المشروعات المتكاملة فيه توفير للجهد والتمويل.

التنمية المحلية عملية بشرية: تهتم بتنمية قدرات المورد البشري الانساني بترقية وتوعية المواطن ليلعب دوره الأساسي فيها.

تعتمد على مساهمة الاهالي انفسهم في اعمال التنمية بالمشاركة في البرامج والمخططات المحلية والحكومية وتطبيق مرونة تشريعية اللامركزية وإعطاء ضمانات الحرية والأمن للمستثمرين فيها.[1]

[1] علي ابراهيم : اقتصاديات التنمية ، الاسكندرية ،1991، ص 109

التنمية المحلية عملية معقدة التركيب يشترك فيها الاجتماعي مع الاقتصادي مع الثقافي كما أنها تتطلب تقنين في تخصصات مختلفة (التخطيط ، الإحصاء، الأشغال العمومية ، المحاسبة ، الاقتصاد ...) وهذا كله يقتضي تمتع الجهاز التنفيذي على المستوى المحلي بصلاحيات تخلق المرونة في التعاقد والتوظيف والشراكة مع المؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

هي عملية مشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد.

عملية مستمرة ومتواصلة: تختلف باختلاف المجتمع المحلي ومتطورة بتطور أهدافه إذ أن احتياجات ومتطلبات الأفراد في تغير مستمر وبالتالي تغير الأهداف واستمرارية مراحل التنمية لمواكبة التغيرات.

هي جزء من إستراتيجية التنمية في الدولة.

عملية تفاعلية تعاونية: تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع.[1]

التنمية المحلية عملية هادفة: بمعنى تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى لتحقيقها وتتوقف أهدافها على المدخلات والإمكانات المتاحة بحيث ينبغي تحديد الأهداف وفق المدخلات والإمكانات.

عملية علمية ونظامية : ليست عشوائية بل تتم بشكل نظامي.

عملية إيجابية: تسعى إلى التحسين وتطوير الشيء للانتقال به من طور اقل إلى طور أحسن وأجود.

عملية ديمقراطية: مبدأ الديمقراطية جوهر كل برنامج تنموي فالمشروعات تنبع من الأفراد أنفسهم.

ما تم توصل إليه أن التنمية المحلية تقوم على مدى التكامل والانسجام بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة على الصعيد المحلي والوطني ومدى المتابعة الحقيقية للتنفيذ وإيجاد تقييم يوجه العملية التنموية ويجعلها انسانية قبل ان تكون مظهرا احصائيا وهيكلا جامد دون تفاعل.[2]

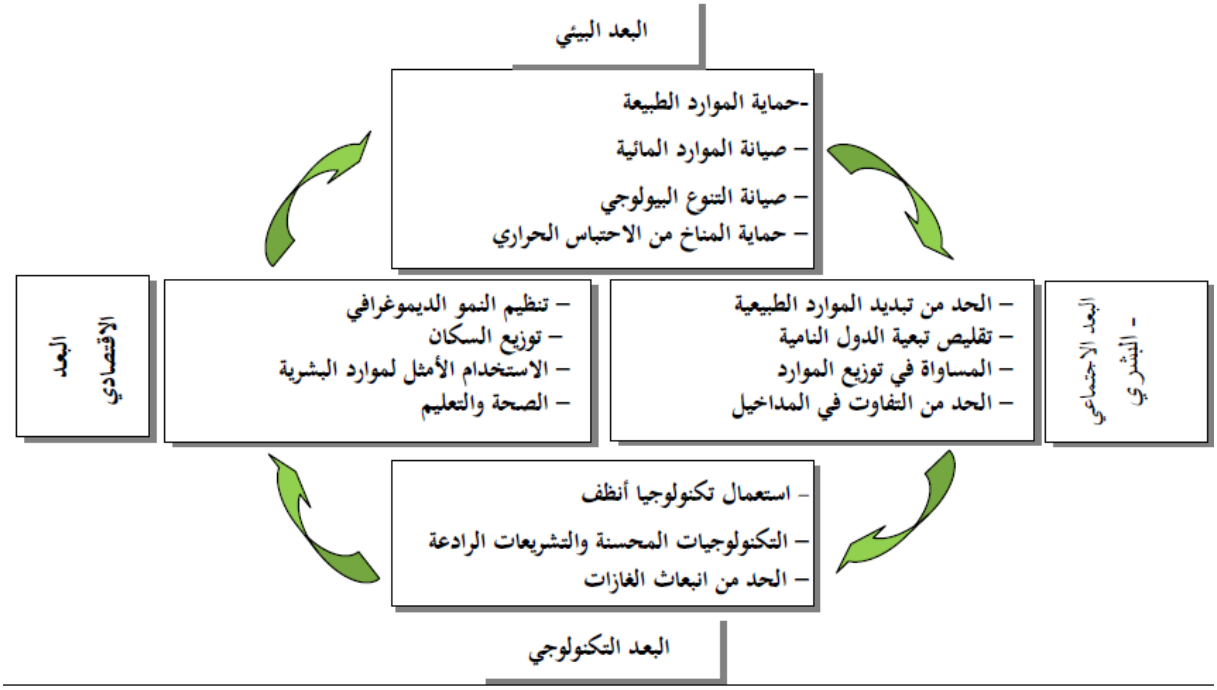
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

تتمثل التنمية المحلية مطمح العديد من الشعوب لما تكتسبه من اهمية في حل مشكلات المجتمع المحلي فهي عملية تحتاج إلى سياسة عامة محلية وكادر بشري مؤهل وإطار تنظيمي مرن ورؤية سوسيو اقتصادية تتناغم والتوجهات السياسية للدولة وبذلك فهي تعتمد على أبعاد متعددة ومترابطة ومتداخلة ومتكاملة فيما بينها ،ومما تم ذكره نستنتج أربعة أبعاد للتنمية مترابطة ونوضح هذا الترابط كالتالي:

---

[1] رشاد احمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية ، دار المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص25

[2] **حسن عبد الحميد رشوان : التنمية اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، إداريا ، بشريا ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص73-74-77**



البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الراعي او الصناعي او الحرفي لهذا نجد ان المنطقة التي تتحدد بها ميزانيتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن ان تدمج افراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي من خلال امتصاص البطالة ، توفير المنتوجات الاقتصادية، مواد الاستهلاك، أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية سواء من حيث الطرقات، المستشفيات، المدارس ...الخ التي تساهم بدمج طالبي العمل من جهة وتمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الاقليم كما تستقطب رؤوس الاموال للاستثمار في المنطقة.

ويتجسد البعد الاقتصادي للتنمية المحلية من خلال:

- **المساواة في توزيع الموارد:** تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين أفراد المجتمع المحلي اقرب إلى المساواة فالفرص الغير متساوية تشكل حاجزا أمام التنمية.
- **الحد من التفاوت في المداخيل والمشاريع والبرامج:** من اكبر مشاكل التوزيع العادل للمداخيل والثروة بين الأقاليم حيث نجد أن الثروة متمركزة في أقاليم معينة دون الأخرى هذا ما ينعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للمجتمعات المحلية ، وتسعى برامج ومشاريع التنمية المحلية إلى محاربة هذا الاختلال.
- **خلق سياسات تنموية متوازنة إقليميا:** بمعنى تأكيد أهمية التنمية الزراعية والتركيز على التنمية الصناعية بهدف تطوير الاقتصاديات المحلية التي تصب كلها في الاقتصاد الوطني .

عموما فان البعد الاقتصادي يتمثل في البعد المادي الذي يعني زيادة في الحجم السلعي والخدماتي و حجم رؤوس الأموال.[1]

- **البعد الاجتماعي:** إن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الانسان انه جوهر التنمية وتركز الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، إذ تقوم التنمية المحلية من هذا البعد على عدة عناصر وهي:

اشراك افراد المجتمع أنفسهم في تحسين معيشتهم.

ان الفرد عنصر مبتكر للتكنولوجيا ومستخدمها، وهذا ما يجعله مبادر ذاتي في تسخيرها لخدمة المجتمع المحلي و المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى المحلي.

مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعي والاقتصادي والتأكد من ملائمة التنمية لظروف المجتمع والبيئة.

ومن الميادين التي تربطها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي:

- **الصحة والتعليم:** إن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية ومن شان التعليم الجيد أن يساعد الأفراد على التكيف والإبداع من خلال مشاريع التنمية المسطرة.[2]
- **السكن والأمن الاجتماعي:** يحتل موضوع النمو والتوزيع السكاني أهمية بالغة ضمن سياسات التنمية الحديثة التي تهدف إلى محاربة النزوح الريفي والنمو السكاني السريع فالتمركز السكاني

---

[1] عبد القادر حسين ، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012،ص 65

[2] عبد القادر حسين : نفس المرجع السابق ، ص 66-ص 67

في المدن كلها عوامل تؤدي إلى فشل برامج التخطيط الاقتصادي والعمراني وبرامج الأمن الاجتماعي.

- **الأسلوب الديمقراطي والمشاركة الشعبية:** من خلال خلق تنمية بشرية مبنية على المشاركة بين المكلفين بوضع البرامج والسياسات.
- **البعد البشري:** جزء من البعد الاجتماعي بحيث يعتبر الإنسان محور عملية التنمية حيث تعتمد عليه خطط وبرامج التنمية، وتحقق التنمية لا يكون دونما الاهتمام بالعنصر البشري ، وتنطلق التنمية البشرية من شعار"الإنسان أولا " وهي عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية. [1]

إن البعد الاجتماعي عامة هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية من اجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة وخلق مجتمع يتصف بالنبل ومحب لوطنه

- **البعد البيئي:**

أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي المتمثل في الاحتباس الحراري وتأكل طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما الى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول الى الدعوة الى دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي في دول العالم حيث يرتكز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي:

-مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون كل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.

-وضع حدود امام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع الاشجار والاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث.

-المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات.

-حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

- الحد من انبعاث الغازات.

-صيانة المياه العذبة.[2]

-تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.[1]

عبد القادر حسين : نفس المرجع السابق ، ص 68[1]

. نور الدين العوفي ، مؤشرات الحكامة واليات الانتقال الديمقراطي ، حالة المغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 796[2]

عموما تسعى التنمية المحلية الى الحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية والبيولوجية لتجنب استنزاف والاستخدام اللاعقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة.

❖ **البعد التكنولوجي:**

إن احتمالات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية تتوقف بدرجة كبيرة على الوفرة أو الندرة في الموارد المادية والبشرية ، ولكن لا يمكن أن نهمل عنصر التقدم التكنولوجي الذي يعتبره عدد من الاقتصاديين أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي.

فالتكنولوجيا باعتبارها العملية المنظمة الرامية لاستخدام نتائج البحوث العلمية في تحسين وتطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل جميع الأنشطة بغرض الوصول الى طرق جديدة تعود بالمنفعة للمجتمع من خلال:

براءات الاختراع والعلاقات التجارية

المهارات في استخدام التكنولوجيا

المعرفة التكنولوجية المتجسدة في الماديات والمعدات التكنولوجية المتطورة ، فالتنمية المحلية تتطلب تكنولوجيا من اجل توسيع الطاقات والكفاءة الإنتاجية كما تلعب دورا في نشر الأفكار والقيم الجديدة داخل المجتمع من خلال وسائل الاتصال متوفرة، فمن شان التعاون التكنولوجي سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفا تناسب الاحتياجات المحلية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية.[2]

كما يمكن إضافة أبعاد أخرى منها:

❖ **البعد السياسي:**

يقوم على مبدأ الحرية والديمقراطية والتعددية، ويقصد به تغيير في الحكم والتداول لضمان الشمولية والاتجاه الديمقراطي ، من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية وبحيث يمكن للشعب تغيير حكامه من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

فالتنمية بمجالها السياسي تؤدي إلى تعزيز روح الانتماء والانجاز مما يساعد على تحقيق الاستقرار داخل أقاليم الدولة الواحدة.

---

[1] نور الدين العوفي : نفس المرجع السابق ، ص 797

[2] **إسماعيل صبري عبد الله ، مكانة التكنولوجيا في استراتيجية التنمية ، مصر ، 1977 ، ص577**

❖ **البعد الثقافي:**

هذا البعد يقوم على ذهنية الفرد وجعله الهدف الرئيسي للتنمية، وإشراكه في جميع النشاطات من إبداع وانجازات فكرية، أدبية وعلمية مع الحفاظ على اصول الرفاهية الخاصة بالمجتمع المحلي فالثقافة باختصار هي أن يعرف الفرد شيئا عن كل شيء وان يلم إلمام يسيرا بأكثر ضروب المعرفة، ولكل ظاهرة بعد ثقافي أم البعد الثقافي للتنمية المحلية فهو بمثابة الجسر المترابط بين مفهوم التنمية ومفهوم الثقافة بتناسب طردي متبادل فكلما زادت الثقافة زادت التنمية وكلما زادت التنمية زادت الثقافة.

إن التنمية والثقافة والإنسان مفاهيم متكاملة وهي المقومات الآمنة الراقية لصناعة الحياة المتطورة التي تقوم على وسائل وأهداف لصناعة الرقي الإنساني المتمثل في الحضارة والتنمية هي وسيلة الحضارة وغايتها.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن التنمية المحلية يجب أن تلم بجميع الأبعاد حتى تعود بالفائدة على أفراد المجتمع المحلي.

المطلب الرابع: مرتكزات التنمية المحلية

عملية التنمية على عموميتها تنطلق من مسلمة أن التنمية المحلية عملية جذرية معقدة وشاملة ومستمرة تتطلب مشاركة كافة الجهود الوطنية وتشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فان التنمية المحلية على خصوصيتها تنطلق من نفس المبدأ إلا أنها تتطلب مراعاة الميزات التفاضلية التي يتمتع بها الإقليم المراد تنميته، وهذا كله يحتاج إلى تنمية القدرات البشرية وتوفير مستلزمات التنمية وكذا الإطار التنظيمي الذي تتم فيه العملية التنموية حتى يتم النهوض بأعباء المجتمع المحلي ومن أهم المرتكزات التي تقوم عليها التنمية المحلية نجد:

1/ **التخطيط:**

التخطيط بمفهومه الشائع يعني مجهود ذهني وظيفته تتعلق بتحديد خط سير العمل لأمر قد يحدث في المستقبل وفقا لظروف غير معروفة وغير مؤكدة، والتخطيط في التنمية المحلية فهو عملية تصميم البرامج والمشروعات وهذا للوقوف على أفضل السبل التي تحقق التنمية وتخدم مصالح المواطنين,

وتلبي احتياجاتهم، وفي هذا الإطار يمكن القول أن حدوث تنمية محلية على الوجه المطلوب لابد أن تكون مخططة تخطيطا شاملا ومتكاملا في جميع المجالات وبشكل متوازن على مختلف المستويات. [2]

[1] عبد القادر حسين : نفس المرجع السابق ، ص 70

2/المشاركة الشعبية:

أهم مبادئ التنمية المحلية فتعرف بأنها مساهمة جماهير الأهالي في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك مساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل بمعنى مشاركة افراد المجتمع المحلي في جهود التنمية المحلية لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة وتجسيد مبدأ المبادرة الذاتية وإقناعهم بالمتطلبات الجديدة وتدريبهم على استعمال وسائل حديثة.

فمشاركة أفراد المجتمع في عملية التنمية عملية ضرورية وأساسية تؤدي إلى مساندتهم والاهتمام بعمليات التنمية مما يجعلها أكثر ثباتا واعم فائدة.

كما أن مشاركة المواطنين في التنمية حق لكل الفئات ولا تقتصر على فئة أو طبقة معينة.[1]

3/ توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية:

*من طرف الحكومة بأسلوب يشجع المبادرة الذاتية والاعتماد على النفس.

*تركيز العمل على منطقة محلية معينة من اجل تحسين اقتصادها وتعزيز قدراتها التنموية.

4/ توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي:

حيث تكون الاولوية للمشاريع التي تهم الافراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الافراد ويحفزهم اكثر للتعاون والعمل من اجل إنجاح المشاريع التنموية.

5/ **الاعتماد على الموارد المحلية:**

يقصد بها كل الموارد المادية والطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي ، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية ، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن تسيير المشاريع نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي حرية واستقلالية في استخدامها.

ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي والإسراع في إحصاء النتائج المادية الملموسة.

كما يجب أن تبنى على:

- وضع إستراتيجية لازمة.

---

[2] رشاد احمد عبد اللطيف : نفس المرجع السابق ، ص 187

[1] محمد عبد الفتاح محمد ، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية ، 2008 ، ص 70

- ❖ يجب أن توفر الإمكانيات الازمة للتنمية من خلال نصوص قانونية لازمة.
- ❖ إستحداث قنوات ديمقراطية صالحة تتمتع بالصلاحيات الدستورية.

على العموم فان التنمية المحلية ترتكز على التخطيط المحلي الذي يمر بالمراحل العلمية المحددة من الدراسة والإحصاء وتحديد المشاكل وترتيب الأولويات إلى اختيار البدائل وطرق واليات للتنفيذ.[1]

المطلب الخامس: برامج التنمية المحلية والإدارات المحلية المنظمة لها

قبل التطرق لبرامج التنمية المحلية في الجزائر لابد من التطرق للإدارات المحلية المنظمة والمنفذة لهذه البرامج، وهي هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية، وهي أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات محلية ، يشرف على إدارة الوحدة هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها وهي ذات استقلال محلي مقصور على الجانب الإداري والتنفيذي تحت رقابة الدولة وتهدف إلى تسهيل وتوفير الخدمات للمواطنين معتمدة بذلك على نظم اتصالية فعالة لتحقيق أهداف التنمية والمجسدة في الهيئات التالي:

- ✓ **الولاية:** هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة وفق القانون رقم 1990/90يمر إنشاء الولاية بثلاث مراحل:

مرحلة التقرير: اتخاذ قرار نهائي بشان إنشاء ولاية.

مرحلة التحضير: تحضير الوسائل المادية والبشرية لتجسيد قانون الإنشاء.

مرحلة التنفيذ: المرحلة العملية ويدخل حيز التنفيذ وتكون هناك متابعة ورقابة على التنفيذ.[2]

- ✓ **البلدية:** هي جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و للبلدية إقليم واسم ومركز، يديرها مجلس منتخب وهيئة تنفيذية ، وهي المحرك الأساسي للتنمية المحلية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها.[3]

يتم تجسيد التنمية المحلية في الجزائر من خلال نوعين من البرامج:

برامج التجهيز:

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية إحداهما بلدي يتم على مستوى البلدية pcd والآخر قطاعي يتم

---

[1] محمد عبد الفتاح محمد: نفس المرجع السابق ، ص71- 72

[2] عمار عوايدي دروس في القانون الإداري ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990، ص 168

[3] LAKHDER LAID: L'organisation administratif de la collectives locales- alger -iopu -p17

على مستوى الولاية psd يهدف كلاهما إلى الحد من البطالة ورفع الدخل القومي وتحسين الاقتصاد الوطني ، إنشاء منشات قاعدية وتسليم سكنات وغيرها وسنوضح كلا المخططين.

المخطط البلدي للتنمية: pcd

نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية عبارة عن مخطط شامل للتنمية المحلية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطن ودعما للقاعدة الاقتصادية.[1]

ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية والمجلس البلدي ليس حرا في إعداد هذا المخطط، فمن الضروري انسجام هذا المخطط مع مخطط الولاية للتنمية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية ، كما أن هذا المخطط يسجل باسم الوالي ، فهو الذي يحدد المشاريع التي يوافق على إنجازها وأغلفتها المالية.[2]

المخطط القطاعي للتنمية: psd

هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك ويكون تحضيرا لمخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.[3]

يحتوي هذا البرنامج أيضا على **برنامج صندوق الجنوب:** أين يهدف بالتكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الاساسية بمناطق الجنوب لتجاوز التخلف الذي تعانيه مقارنة بالمناطق الشمالية.

يحتوى هذا البرنامج ايضا على برنامج الصناديق الخاصة والتي تهدف الى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن مقارنة مع ولايات اخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية كصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية: هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، أين تسعى للتكفل بها لتجاوزها بطريقة صحيحة.

---

[1] قانون البلدية 1990/10 المادة 86 منه

[2] سليمان شيبوط واخرون : نفس المرجع السابق ، ص 65

[3] مجلة ايليزا للبحوث والدراسات –المركز الجامعي ايليزي – العدد الثالث – 2018

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، مع تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشات القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.[1]

تعتبر البرامج السابقة إطار متكاملا للتنمية المحلية، حيث أنها تغطي كل احتياجات تحقيق التنمية وتعمل على سد الثغرات التي تحول دون تحقيق الرقي الاجتماعي والوطني المرغوب فيه.

المطلب السادس : تحديات ومعوقات التنمية المحلية

أ – تحديات التنمية المحلية

لا يزال العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة في مجالات التنمية خاصة فيما تعلق بالأبعاد الثلاثية الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية لذلك وجب البحث في سياسات وإجراءات من شانها إحراز المزيد من التقدم وتحسين مختلف نواحي الحياة على المستوى المحلي.

و إدارة التنمية المحلية في الجزائر لازالت تواجه تحديات تحد من قيامها بالمهام المنوطة بها وتحقيق أهدافها وتحديات هذه الأهداف نجد:

ـ السعي لتحسين حياة أفراد المجتمع المحلي بمواجهة المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة والتعايش معها سواء اقتصاديا أو تغيرات سياسية أو غيرها.

ـ سد احتياجات السكان المحليين من سلع وخدمات على رغم الظروف الفجائية والغير محسوب لها (مثال جائحة كورونا مع انتشار الفيروس ومع نجم عنه من تداعيات في مختلف ظروف الحياة كانت بمثابة تحدي حقيقي في مواجهة الجائحة وفي نفس الوقت تحقيق متطلبات المجتمع المحلي).

ـ تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب للتنمية يتماشى والموارد المادية والبشرية المتوفرة (خاصة في فترات الكوارث).

ـ السعي نحو تحقيق التماسك والترابط بين أفراد المجتمع المحلي من خلال نمو متوازن وبدون أي فروقات في مواجهة للبيروقراطية الإدارية والاختلاس.

وفيما يلي إبراز لأهم معوقات التنمية المحلية.

[1] مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ، طالب حسن سهام يعقوب محمد ، المجلد(02)العدد01 ، 2020

ب- معوقات التنمية المحلية

إن الإنسان هو الهدف الرئيسي للتنمية وفي نفس الوقت الوسيلة لتحقيق برامجها وأهدافها لذلك يعتبر عنصر ايجابي وسلبي لجميع هذه البرامج ، كما أن المشاكل التي تعترض التنمية مصدرها الإنسان وبناء على هذا التصور يمكن اعتبار أن المعوقات التي تعترض برامج التنمية المحلية هي سلوكات أفراد المجتمع وتفاعلها وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات في برامجها كلها عوامل تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية ويمكن ابراز هذه المعوقات في النقاط التالي:

-العوامل الاجتماعية:

ان القيم الاجتماعية القديمة للمجتمعات مع النظم الجديدة والمستحدثة التي تطرأ على المجتمع تؤدي الى صراع بين القديم والجديد هذا ما يؤثر سلبا على برامج التنمية وتتمثل في طبيعة النظام الاجتماعي السائد، المعتقدات والعادات، المركز الاجتماعي.

إن الثقة في فعالية برامج التنمية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها والعقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة.

العوامل الثقافية:

إن إكساب الشعوب ثقافة قديمة موروثة عن الآباء والأجداد يصعب تركها والتوجه نحو بعد ثقافي جديد خاصة في عصر العولمة.

العوامل الديمغرافية:

يعتبر النمو الديمغرافي احد عراقيل التنمية المحلية حيث ان نمو السكان بمعدلات مرتفعة وسريعة يؤدي الى عدم كفاية الإنتاج القومي والدخل، مما يصعب الوصول إلى تنمية محلية شاملة فكل إقليم يتميز ببيئة استثمارية معينة وطبيعة النشاط الاستثماري لا يمكن أن تبقى منعزلة عن القطاعات الأخرى فهي بحاجة إلى ذلك التشابك المتسلسل كحلقات متواصلة يخدم فيها كل قطاع اقتصادي القطاع الآخر، إلا إن المسار التنموي في الجزائر لم يراعي هذه العوامل في توزيع النشاطات الاستثمارية وعليه تبقى اليوم مناطق ذات حيوية اقتصادية وأخرى هامشية وأخرى عدمية وهذا ناتج عن غياب سياسة التوازن الجهوي، كما انه ناتج عن غياب التخطيط الاقتصادي الشامل.

العوامل النفسية الصحية والتعليمية:

التعليم والتنمية: عامل التعليم قد يكون ايجابي أو سلبي على التنمية.

الصحة والتنمية: حيث أن امتلاك الفرد لصحة جيدة له تأثير مباشر على المردودية والإنتاجية فإذا كان يتمتع بصحة جيدة تعطيه المقدرة على بذل مجهود اكبر في عمله ولمدة زمنية أطول، فتوفير المستشفيات ومراكز العلاج بلعب دورا في قدرات الأفراد وتحسين الإنتاج والإنتاجية.

التغذية والتنمية : سوء التغذية يؤدي الى تدهور الصحة وبدوره يعيق التنمية البدنية والعقلية للفرد ، إضافة إلى التلوث البيئي يسبب الازدحام السكاني والتوسع العمراني وقلة المساحات الخضراء.

العوامل التكنولوجية المادية:

عندما لا نحسن استخدام التكنولوجيا تصبح من معوقات التنمية، إذ تعتبر عقبة استيعاب الوسائل الفنية والتكنولوجيات الحديثة لحجم تكاليفها ولعدم اكتساب مهارات فنية في استخدامها.

عدم ملائمة هذه الوسائل مع بيئة وطبيعة المجتمع.

نقص رؤوس الأموال.

نقص التدريب والتعليم على فنيات التكنولوجيات الحديثة.

صعوبات إدارية: من عيوب نظم الإدارات المحلية البيروقراطية ، المحسوبية والاختلاس، والإسراف في الإنفاق على المشاريع غير المنتجة وبالتالي القضاء على هذه العوائق من شانه تحقيق أهداف التنمية المحلية وإشباع حاجيات المجتمع المحلي.

صعوبات تشريعية:

غياب نسيج قانوني منظم من شانه تنظيم النشاطات والعلاقات بين مختلف الوحدات الاقتصادية فالخطاب السياسي والمواثيق الرسمية تؤكد على دور الجماعات المحلية في رسم وتنفيذ السياسات التنموية، ولكن الواقع يؤكد على شمولية المخططات التنموية دون مراعاة الخصوصية المكانية للإقليم المراد تنميته وهذا يعكس أوجه أزمة التنمية المحلية في الجزائر.[1]

على عموم ما تم ذكره من معوقات التنمية فان التنمية المحلية تحتاج إلى بنية تحتية، كما أنها تحتاج إلى توفر الخدمات الاجتماعية الضرورية المتعلقة بالقطاع التعليمي والتكويني والصحي والأمني وغيرها وهذه كلها تعتبر مستلزمات قاعدية في عملية التنمية، فالأقاليم التي تعاني ضعف كبير في البنية التحتية ومتطلبات الخدمات الاجتماعية تتعرض للإخفاق التنموي المحلي، وعليه معالجة أزمة التنمية المحلية ينبغي الدراسة الميدانية لكل إقليم وتحديد احتياجاته ومن ثم العمل على تجهيزها وتوفيرها.

[1]. العشري حسن درويش ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1979 ، ص98-99 .

خلاصة الفصل:

التنمية المحلية هي الأسلوب الذي يهدف إلى التطوير بواسطة عمليات ديناميكية متكاملة من خلال خلق مشاريع اقتصادية مما يسمح بمعالجة مشاكل أفراد المجتمع المحلي وإدماجهم في الحياة الاقتصادية

فالتنمية المحلية الناجحة تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط الواعي والهادف لإشباع الحاجيات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم بإشراك مختلف الفاعلين وتشجيع التضامن المحلي وتثمين الموارد المحلية واعتماد استراتيجيات فعالة.

مما سبق نستظهر أن التنمية المحلية أصبحت عملية حيوية ضرورية لتحريك المجتمعات المتخلفة والنامية إلى مراحل التقدم من خلال الدراسة الجيدة للإمكانيات في مختلف المجالات وتحليل نقاط القوة والضعف كلها وسياسات العمل المعول عليها كلها عوامل تساعد على اكتشاف الفرص الأساسية التي تتوافر بالاقتصاديات المحلية. فاقتصاد الإقليم يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، وبهذا نكون في هذا الفصل قد أعطينا صورة عن التنمية المحلية من خلال التطرق لخصائصها وأبعادها وبرامجها

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لصفحة الفيس بوك لولاية المدية

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لولاية المدية

المطلب الثاني: التحليل الكيفي والكمي للبيانات

المطلب الثالث: نتائج للدراسة

تـمهيـد:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية لدور الاتصال التنظيمي في الإدارة المحلية المتمثلة في الولاية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى إقليم الولاية، وقد اخترنا ولاية المدية نموذجا لهذه الدراسة باعتبارها إحدى الولايات التي تشهد تحديات في تحقيق التنمية المحلية في المنطقة معتمدة في ذلك على مختلف الآليات والتي تشتمل على وسائل الاتصال الحديثة، ولأن إقليم الولاية يمتد على حدود واسعة فيحتاج إلى وسائل اتصالية تنظيمية تقلص هذا الاتساع بين الولاية ودوائرها وبلدياتها من اجل مناقشة ومتابعة سيرورة برامج التنمية المحلية، وهذا ما سنعرضه من خلال المطالب المندرجة ضمن هذا الفصل.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لولاية المدية

أ/ تعريف الولاية:

الولاية حسب ما ينص عليه الدستور الوطني هي مؤسسة دستورية، وطبقا لأحكام القانون 90 – 09 لاسيما المادة الأولى منه، فالولاية جماعات عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وهي تجسد اللامركزية من خلال المجلس الولائي المنتخب، أما المركزية فنجدها مجسدة في شخصية الوالي، كما تغطي كل ولاية عدد معين من البلديات مدمجة في دائرة التي تعد امتداد إداري للولاية.

كما يعرفها المشرع في المادة الأولى من قانون 12 – 07 بأنها الجماعات الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع هذه الأخيرة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون أيضا، واهم مهامها كالأتي:

- تنفيذ القوانين والتنظيمات التي تضمن السير الحسن لشؤون ومصالح الولاية.
- تسهر على تلبية حاجات ورغبات المواطنين وهذا بتامين الحقوق والواجبات.
- تعمل على التنسيق بين مختلف الأعمال والخدمات التي تقوم بها المديريات والأسلاك التابعة لها على مستوى الولاية.[1]

ب/هيئات الولاية:

تبعا لما تضمنه قانون الولاية فإنها تقوم على هيئتين أساسيتين، وأولهما هيئة المداولة التي يمثلها المجلس الشعبي الولائي، و ثانهما الهيئة التنفيذية التي يمثلها الوالي الذي تساعده في أداء مهامه أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية.

1/ هيئة المداولة:

يمثل هذه الهيئة المجلس الشعبي الولائي، وهو مجلس منتخب لمدة خمس سنوات من طرف الشعب إذ يعبر عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية وهو جهاز مداولة على مستوى الولاية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، ويعد المجلس الشعبي الولائي نظامه الداخلي ويصادق عليه، ويعقد أربع (04) دورات عادية في السنة

[1] _المادة الاولى من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الاول عام 1433ه الموافق ل21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

برئاسة رئيسه، ومدة كل دورة منها خمسة عشرة (15) يوما على الأقل، ويمكن له أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه او ثلث (1/3) أعضائه أو بطلب من الوالي، ويقوم رئيس المجلس الشعبي الولائي باختيار نوابه ويتراوح عددهم بين 5و6 نواب حسب عدد المقاعد، حيث يتفرغ ونوابه الى اداء مهامهم مع لجانهم.[1]

ويتكون المجلس الشعبي الولائي من لجان متابعة كل حسب اختصاصها وهي:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- الاقتصاد والمالية.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- الاتصال وتكنولوجيات الإعلام.
- تهيئة الإقليم والنقل.
- التعمير والسكن.
- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة.
- الشؤون الاجتماعية والثقافة والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب،.
- التنمية المحلية.
- التجهيز والاستثمار والتشغيل.

ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة لدارسة المسائل الأخرى التي تهم الولاية. حيث تشكل اللجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي بناء على اقتراح من رئيسه أو الأغلبية المطلقة لأعضائه.

2/ الهيئة التنفيذية:

يمثل هذه الهيئة الوالي الذي يعينه رئيس الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89 – 44 الصادر في 1989/04/10 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 90 – 15 المؤرخ في 1990/07/25 المتعلق بالتعيين في الوظائف العليا وباقتراح من وزير الداخلية.[2]

ولما كانت الولاية تتمتع بالشخصية المعنوية كأساس قانوني لها فهي تحتاج الى نائب يعبر عن إرادتها، بموجب المادة خمسون (50) من القانون المدني، وبهذه الصفة يقوم الوالي بممارسة الصلاحيات الأساسية التالية:

- يسهر الوالي على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي ونشرها طبقا للمادة 102 من قانون الولاية.

[1] – القانون العضوي رقم 12 – 01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12 جانفي 2012 المتضمن قانون المترشح في المجلس الولائي.

[2] _ قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الاول عام 1433ه الموافق ل21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

- يلزم قانون الولاية الوالي بضرورة اطلاع وإعلام المجلس الشعبي الولائي بوضعية ونشاطات الولاية وكذا اطلاعه على مدى تنفيذ مداولاته، وتقديم تقرير بخصوص هذه الأخيرة عند كل دورة عادية.
- تقديم بيان سنوي للمجلس يتضمن نشاطات مصالح الدولة في الولاية من جهة ونشاطات مصلحة الولاية من جهة أخرى والذي يمكن أن ينتج عم مناقشته ورفع توصيات إلى وزارة الداخلية والقطاعات المعنية.
- ينشط الوالي وينسق ويراقب المصالح والمؤسسات العمومية الموضوعية في الولاية.
- يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية، ويؤدي باسم الولاية كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية ويبلغ المجلس الشعبي الولائي بذلك.
- يمثل الوالي الولاية أمام القضاء كطالب أو مدافع ماعدا الحالة التي يكون فيها الأطراف المتنازعين هم الدولة والجماعات الإقليمية.
- يعد الوالي في الإطار التقني مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها وهو الأمر بصرفها.[1]

ج/ تقديم ولاية المدية:

1/ الموقع الجغرافي:

تقع ولاية المدية التي تحمل رمز 26 في الأطلس التلي على بعد 88 كلم جنوب الجزائر العاصمة، وتتربع علة مساحة قدرها 8700 كلم2، وهي على ارتفاع 900 متر من سطح البحر، كما تصل الى 1400 متر في بعض المواقع كمرتفعات بن شكاو وعين بوسيف، يحدها من الشمال ولاية البليدة ومن الجنوب ولاية الجلفة ومن الغرب ولايتي عين الدفلى و تسمسيلت ومن الشرق ولايتي البويرة والمسيلة.

[1] _ عمار عوايدي نظرية المسؤولية الادارية، فكرة السلطة الرئاسية و مظاهرها في الادارة العامة، حديثة، رسالة دكتورى، كلية الحقوق، الجزائر، 1981 ص100.



2/ التضاريس:

تمتد سلسلتها الجبلية من الونشريس غربا نحو الشمال الشرقي لتعانق مدينة تابلاط والمتميزة بكثافة غطائها النباتي مما وفر لها ثرورة خشبية هامة ومناطق سياحية غاية في الجمال، اما في جنوب هذه الجبال تتموج تلالها ذات الطابع الفلاحي التي زينها تدفق مياه عذبة سهلت تنوع المنتوج من العنب والأشجار المثمرة، أما وسط هذه التلال فنجد السهول الخصبة كسهل بني سليمان وهو امتداد للسهول الداخلية للجزائر مما سهل زراعة الخضروات والأشجار المثمرة، في حين أن الجنوب تسوده زراعة الحبوب لعدم انتظام التساقط لوجود مرتفعات الونشريس المتلاحمة مع جبال التيطري في محور الشهبونية – بوغزول – قصر البخاري – وصولا إلى شلالة العذاورة.

3/ المناخ:

تنتمي ولاية المدية إلى المناخ شبه القاري نظرا لعدة عوامل ميزتها غن غيرها كارتفاعها عن مستوى سطح البحر، ووقوعها في وسط السلسة التلية، وامتداد الجبال من الغرب نحو الشمال الشرقي سهل مرور التيارات الهوائية الغربية نحوها مما دفع إلى التباين في التساقط من الشمال إلى الجنوب طرديا من 900 ملم شمالا ثم حوالي 600 ملم في الوسط، لينخفض نحو 300 ملم جنوبا وبشكل متذبذب مما أدى إلى تنوع بيئي متميز، كما أن المنطقة الشمالية يميزها تساقط كثيف للثلوج في فصل الشتاء بحيث يفوق سمكه مترا في بعض الأحيان.

4/ النبات والحيوان:

تتوفر ولاية المدية على مساحة غابية تقدر بـ161.320 هكتار معظم أشجارها من الصنوبر الحلبي، البلوط الفليني والبلوط الأخضر، العرعار، الضرو بالإضافة إلى أشجار ونباتات مختلفة تستعمل في التطييب ومن بينها إكليل الجبل والدردار والفيلو، الشيح، الزعتر، الكاليتوس، فساهمت هذه الثروة الغابية التي تمثل 18.38% من المساحة الإجمالية للولاية، سمحت بانتشار حيوانات برية متنوعة منها الأرنب البري، القط البري، اليمام والبط المائي، كما تتوفر غاباتها أنواع حيوانية محمية منها قرد الماغو، الحداية الحمراء، كاسر الجوز، الضبع.....الخ.

5/ السكان:

وصل عدد سكان الولاية سنة 2011 حوالى 861204 نسمة وقد تم حسابه وفقا لمعطيات سنة 2009 بحساب نسبة الوفيات والولادات أي بنسبة تزيد عن 02 %، و يغلب على نشاط سكان ولاية المدية على ما تجود عليه الأرض لذا فإن الزراعة والرعي هي الغالبة على النشاط الاقتصادي لقاطني الولاية، بحيث أنّه تمثل نسبة 88% من المساحة الإجمالية للولاية.

السنوات	السكان			نسبة التمدن
	المدينة	الريف	المجموع	
1966	83520	279464	362984	%23
1977	131603	344297	475900	%30
1987	245097	407766	652863	%38
1998	318802	483276	802078	%40
2008	574377	240563	814940	%70

اعتمدنا على النتائج الإحصائية لسنة 2008 لعدم توفر الإحصاء النهائي لعام 2023 حسب موقع الرسمي للولاية.

6/ التقسيم الإداري:

كانت ولاية المدية قبل التقسيم الإداري الأخير تمتد إلى غاية الأغواط جنوبا والمسيلة والبويرة شرقا حيث كانت تتبعها ولاية الجلفة وأجزاء كبيرة من ولاية المسيلة، أما اليوم فهي تضم 19 دائرة و64 بلدية فقط، والجدول التالي يوضح قائمة الدوائر والبلديات التابعة لإقليم ولاية المدية:

الرقم	الدائرة	البلديات
01	المدية	المدية – ذراع السمار – تمزقيدة
02	وزرة	وزرة – الحمدانية – بن شكاو – تيزي المهدي
03	وامري	وامري – واد حربيل – حناشة
04	سي المحجوب	سي المحجوب – بوعيشون – اولاد بوعشرة
05	البرواقية	البرواقية – الربعية – اولاد ذايد
06	سيدي نعمان	سيدي نعمان – بوشراحيل – خمس جوامع
07	بني سليمان	بني سليمان – بوسكن – سيدي الربيع
08	القلب الكبير	القلب الكبير – سدراية – بئر بن عابد
09	تابلاط	تابلاط – العيساوية – مزغنة – فج الحوضين
10	العزيزية	العزيزية – مغراوة – ميهوب
11	السواقي	السواقي – جواب – سيدي زهار – سيدي زيان
12	سغوان	سغوان – مجبر – الزبيرية – ثلاثة الدوابر
13	العمارية	العمارية – اولاد ابراهيم – بعطة
14	قصر البخاري	قصر البخاري – سانق – المفاتحة
15	اولاد عنتر	اولاد عنتر – اولاد هلال – بوغار
16	عزيز	عزيز – دراق – ام جليل
17	الشهبونية	الشهبونية – بواعيش – بوغزول
18	عين بوسيف	عين بوسيف– الكاف لخضر – سيدي دمد – العوينات – اولاد معرف
19	شلالة العذاورة	شلالة العذاورة – شنيقل – تافراوت – عين القصير

د/ الجهاز التنظيمي الإداري للولاية:

1/ ديوان الوالي:

الديوان هو جهاز المساعدة المباشر للوالي، يضمن تحضير نشاطات الوالي وينسق علاقاته مع منظمات المجتمع المدني، المواطنين والصحافة، ويتابع تنفيذ قرارات وتعليمات الوالي.

2/ الأمانة العامة:

تسير الأمانة العامة من طرف الأمين العام، وهو مكلف بتنشيط إدارة ومصالح الولاية ومتابعة التنمية، كما يساعد الوالي في أداء مهامه، ويكلف لاسيما بتنشيط وتنسيق نشاطات مصالح الأمانة العامة ويسهر على السير الحسن لها بمساعدة مختلف المصالح المعنية، كما يتولى متابعة مخططات الاستثمار وتنفيذها، إضافة إلى ذالك تكمن

مهمته في متابعة تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وقرارات الحكومة، القيام بتلخيص التقرير السنوي لسير نشاطات مصالح الدولة في الولاية ويترأس الأمين العام اللجان ذات الطابع الإداري والتقني.

يستخلف الأمين العام الوالي في حال غيابه أو حصول مانع، ويمارس بهذه الصفة كل الصلاحيات، وتتشكل الأمانة العامة من ثلاث مصالح وهي:

- مصلحة التنسيق والتنظيم.
- مصلحة الأرشيف.
- مصلحة التوثيق.

3/ مديرية الإدارة المحلية:

تتكون مديرية الإدارة المحلية من ثلاثة مصالح وهي:

- مصلحة المستخدمين.
- مصلحة التنشيط المحلي.
- مصلحة الميزانية والأملاك.

4/مديرية التنظيم والشؤون العامة:

تم انشاء مديرية التنظيم والشؤون العامة وفق الهيكل والصلاحيات الموجودة حاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95 – 265 المؤرخ في 06 / 09 /1995 المحدد لقواعد تنظيم وسير مصالح الشؤون العامة والادارة المحلية وهي المسؤولة على:

- ضمان تنفيذ و تطبيق القواعد القانونية العامة (النصوص القانونية والتنظيمية).
- ضمان المراقبة على شرعية التدابير التنظيمية المعتمدة محليا (مداولات المجلس الشعبي المحلي والمجالس الشعبية البلدية).
- ضمان تقديم التقارير ودراسة الإعمال الإدارية للولاية والبلديات التابعة لها.
- التكفل بمتابعة الإجراءات الخاصة بنزع الملكية ووضعها تحت تصرف الدولة لأجل المنفعة العامة قصد انجاز مشاريع اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية ورياضية في إطار مختلف برامج التنمية، وتتكون هذه المديرية من ثلاثة مصالح وهي:
- مصلحة التنظيم العام.
- مصلحة تنقل الأشخاص.
- مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات.

5/ رئيس الدائرة:

الدائرة هي امتداد إداري للولاية، تمثل مستوى وسيط يساعد البلديات في أداء مهامها، وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا بالاستقلالية المالية، ويساعد رئيس الدائرة الوالي في مهامه وذالك فيما يتعلق بالرقابة والمتابعة وتنشيط البلديات المرتبطة بكل دائرة.

ينشط رئيس الدائرة ويوجه وينسق ويراقب نشاط البلديات المرتبطة بدائرته، كما يكلف بتشجيع كل مبادرة فردية او جماعية للبلديات التي ينشطها،كما له صلاحية إبداء الرأي حول تعيين مسؤولي الهياكل التقنية للدائرة التابعة لإدارة الدولة.

6/المفتشية العامة:

المفتشية العامة موضوعة تحت سلطة الوالي، وتكلف بمهمة تقييم نشاطات الأجهزة والهياكل للتنبؤ بالإختلالات وتقترح التصحيحات الضرورية ويسهر على تطبيق واحترام التشريعات والتنظيمات سارية المفعول.

7/ مجلس الولاية:

يتشكل مجلس الولاية من المدراء التنفذيين و مسؤولي مختلف المصالح الخارجية لقطاعات الدولة، يدرس مجلس الولاية في إطار القوانين والتنظيمات سارية المفعول كل مسالة مخولة له من قبل الوالي ويشكل بذالك إطار التشاور لكل مصالح الدولة على المستوى المحلي وإطار لتنسيق كل النشاطات القطاعية، وبهذه الصفة يسهر المجلس التنفيذي على تنفيذ برنامج وتوجيهات الحكومة وله صلاحية إبداء الرأي حول كل مشاريع إقليم الولاية.[1]

المطلب الثاني: التحليل الكيفي والكمي للبيانات

لتحليل الموضوع نوعين أساسين يعتمد عليهما في دراسة و تحيين النتائج وذلك حسب المادة الإعلامية محل الدراسة وفئاتها وهما التحليل الكيفي والتحليل الكمي.

1 – التحليل الكمي: هو التحليل القائم على تفسير البيانات تفسيرا كميا بحساب درجة ترددها في أشكالها المختلفة المساحة، الزمن، الكمية، الجملة، الموضوع.....) التي تستخدم كأجزاء مادية تسجيلية في القياس العددي لظهورها في المادة المدروسة.

2 – التحليل الكيفي: هو التحليل الذي لا يهتم بلغة الأرقام في تفسير البيانات بل يركز على المقارنات بينها لإظهار الفروقات والقيام بنقد الحقائق وصياغة النتائج بأسلوب كيفي، أي من خلال التعبير عنها بكلمات وألفاظ وعادة ما يستخدم هذا النوع من التحليل في تفسير النتائج الرقمية المتوصل إليها في التحليل الكمي والتعليق عليها باستخلاص النتائج.[2]

[1] _ الموقع الرسمي لولاية المدية wilayamedea.dz

[2] _احمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام و الاتصال، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005 ، ص 122.

الجدول (01): يوضح توزيع فئة نوع الاتصال على العينة

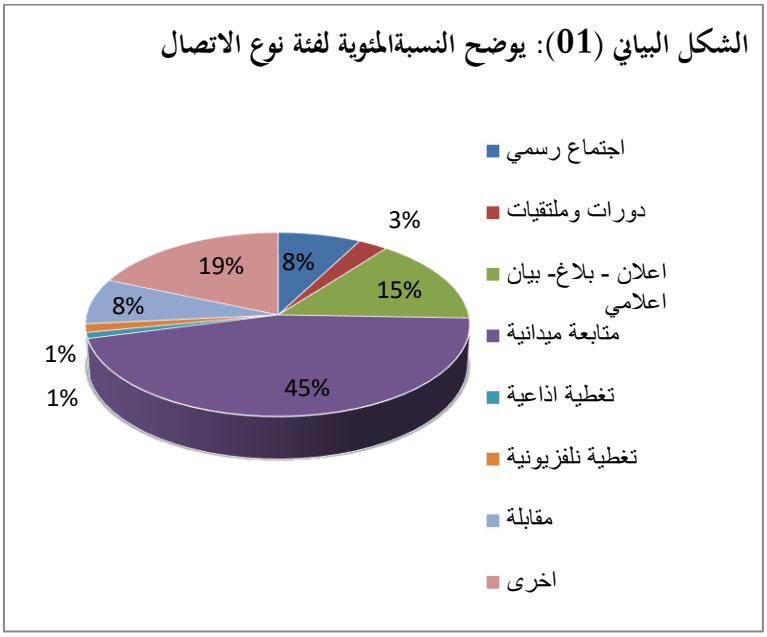
وحدة القياس: الجملة

المتغير	اجتماع تنسيقي		دورات وملتقيات		اعلان – بلاغ– بيان اعلامي		متابعة ميدانية		تغطية اذاعية		تغطية تلفزيونية		مقابلة		اخرى	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
جانفي	32	11%	12	%12	53	9%	162	10%	3	8%	6	11%	28	9%	52	8%
فيفيري	28	10%	9	%9	68	12%	102	6%	7	18%	2	4%	33	11%	21	3%
مارس	31	11%	13	%13	88	16%	162	10%	9	23%	17	31%	18	6%	75	11%
افريل	24	8%	23	%22	74	13%	157	9%	6	15%	12	22%	24	8%	64	9%
ماي	20	7%	9	%9	52	9%	171	10%	2	5%	3	5%	23	8%	79	11%
جوان	32	11%	4	%4	34	6%	165	10%	1	3%	5	9%	19	6%	65	9%
جويلية	22	8%	17	%16	22	4%	142	8%	2	5%	1	2%	20	7%	77	11%
اوت	18	6%	3	%3	14	2%	69	4%	0	0%	1	2%	14	5%	54	8%
سبتمبر	22	8%	7	%7	65	12%	181	11%	5	13%	3	5%	38	13%	46	7%
اوكتوبر	19	7%	4	%4	42	7%	132	8%	3	8%	1	2%	32	11%	39	6%
نوفمبر	25	9%	2	%2	33	6%	103	6%	1	3%	2	4%	24	8%	56	8%
ديسمبر	13	5%	1	%1	17	3%	145	9%	0	0%	2	4%	26	9%	63	9%
المجموع	286	100%	104	100%	562	100%	1691	100%	39	100%	55	100%	299	100%	691	100%

الجدول (02): يمثل النسبة المئوية الكلية لفئة نوع الاتصال

المتغير	التكرار	النسبة
اجتماع تنسيقي	286	8%
دورات وملتقيات	104	3%
اعلان – بلاغ– بيان اعلامي	562	15%
متابعة ميدانية	1691	45%
تغطية اذاعية	39	1%
تغطية تلفزيونية	55	1%
مقابلة	299	8%
اخرى	691	19%
المجموع	3727	100%

الشكل البياني (01): يوضح النسبةالمئوية لفئة نوع الاتصال



1 ـ التحليل الكمي على الجدولين (01-02) لفئة نوع الاتصال:

يتضح لنا جليا من خلال الجدولين أن المتابعة الميدانية هي النوع الاتصالي الأكثر تكرارا المقدر بـ: 1691 بنسبة 45% موزعة على عينة الدراسة، ونلاحظ أن (سبتمبر، جانفي، مارس، ماي ، جوان) هي الأشهر التي حصلت على النسبة الأكبر وهي على التوالي (11%، 10% ، 10%، 10% ، 10%)، بينما النوع ـ أخرى ـ حصلت على نسبة 19% من النسبة الكلية والأشهر الأكثر نسبة لهذا النوع هي(مارس، ماي، جويلية) بنفس النسبة 11%، ونسبة 15% موزعة على عينة الدراسة عادت لنوع الاتصالي (الإعلان، البلاغ، البيان الإعلامي) كما نلاحظ على الجدول رقم 01 أن (مارس، افريل، فيفري، سبتمبر) هي الأشهر التي حضيت بنسبة اكبر لهذا النوع وهي على التوالي(16%، 13%، 12%، 12%)، ونجد أن كل من الأنواع (المقابلة، الاجتماع التنسيقي) كانت نسبتهما 8%، و نسبة 3% للدورات والملتقيات، أما الاتصال السمعي البصري عادت له النسبة الأصغر المقدرة بـ 1% من إجمال النسبة الكلية.

2 ـ التحليل الكيفي على الجدولين (01-02)لفئة نوع الاتصال:

من خلال التحليل الكمي لفئة نوع الاتصال نستنتج أن هيئات الولاية تعتمد على عدة أنواع لاتصالها مع مختلف الإدارات التي تقع تحت وصايتها من جهة ومواطنيها من جهة أخرى، حيث نجد الاتصال النازل المتمثل في الاجتماعات الرسمية التنسيقية التنظيمية الذي يشمل متابعة مدى تنفيذ القرارات الصادرة عن الوالي والمجلس الشعبي الولائي وكذا إصدار قرارات جديدة بخصوص البرامج التنموية وهذا النوع من الاتصال يكون بشكل دوري وتنظيمي مع رؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية فيكون مرتين على الأقل في الأسبوع وذلك يومي الأحد والخميس وهذا ما لمسناه أثناء تصفحنا لصفحة الفيس بوك الخاصة بولاية المدية أثناء دراستنا و أحيانا تتعدى إلى دورات استثنائية في حالة طرأ طارئ، وهذا ما يفسر النسبة المئوية لهذا النوع من الاتصال 8%، واشتمل الاتصال النازل أيضا لهيئات الولاية على الاتصال المكتوب المتمثل في(الإعلانات، البيانات الإعلامية، البلاغ) عبر صفحتها على الفيس بوك بغرض الإعلام و الإبلاغ و هذا النوع معتمد بشكل كبير لأنه يتعدى الإدارات المحلية إلى إدارات أخرى وحتى المواطنين كالإعلان عن استشارات جديدة لمشروع ما أو إبلاغ بخصوص الحج والعمرة أو بيان إعلامي حول جدول أعمال لجلسة ما.

أما عن الاتصال الأفقي فنجده في المتابعات الميدانية للسيد والي الولاية ورئيس المجلس الشعبي الولائي مع رؤساء لجانه وهو النوع الأكثر اعتمادا في الولاية لأنه يمثل الصرامة في متابعة تطورات وسيرورة البرامج التنموية أين

يعاين الوالي ورئيس المجلس الشعبي الولائي نسبة تقدم المشاريع ميدانيا كما يقف على العراقيل أو الصعوبات التي تواجه عدم التقدم في المشروع كما يضع حدا لأي تماطل من طرف العمال أو الإدارات المحلية كالدائرة أو البلدية ومن خلال المتابعة الميدانية أيضا يلتقي الوالي ومرافقيه بممثلي المجتمع المدني والجمعيات والمواطنين حيث يطلع على طلباتهم واحتياجاتهم وشكاويهم واقتراحاتهم بشكل مباشر وهذا النوع الاتصالي يبني جسرا من الثقة بين الولاية والمجتمع وهنا يتحقق هدف الاتصال التنظيمي الأفقي لذلك كانت له النسبة المئوية الأكبر 45% من النسبة الإجمالية، وهناك نوع آخر يندرج تحت الاتصال الأفقي للولاية وهو الدورات والملتقيات ممثل بنسبة 3% وتفسر هذه الأخيرة وكما ذكرنا سابقا بان للمجلس الشعبي الولائي دورات عادية واستثنائية خلال السنة حيث يتم من خلالها المصادقة على الميزانية الأساسية والإضافية وكذا مناقشة البرامج التنموية المنتهية والمعلقة والمؤجلة وغالبا ما تكون الدورات بحضور أعضاء المجلس الشعبي ورئيسه والسيد والي الولاية و الأمين العام للولاية وهذا ما وضحته الصور والجمل على صفحة الفيس بوك للولاية أما الملتقيات فهي قليلة وتتمثل باستقبال الوالي ورئيس المجلس الشعبي الولائي لإحدى الشخصيات المؤثرة في مجال ما سواء وطنية أو دولية إذ يتم تناول موضوع حسب اختصاص الشخصية الزائرة محاولة الاستفادة لأهداف معينة وبالرغم من ان نسبتها ضئيلة (الدوريات، الملتقيات) إلا أنها ضرورية وحتمية لا يمكن الاستغناء عن هذا النوع من الاتصال فهو الركيزة الأساسية لبرامج التنمية المحلية عبر إقليم الولاية.

وبخصوص الاتصال الصاعد فتعتمده هيئات الولاية أيضا وتعتبره مهما وهو يلعب دور المرآة العاكسة عبر الإقليم الولائي وهو ممثل بالمقابلة ونسبته 8%، ومن خلال دراستنا وتصفحنا للصفحة الفيس بوك لولاية المدية لاحظنا تخصيص يوم ثابت (يوم الثلاثاء من كل أسبوع) لاستقبال ممثلي المجتمع المدني والجمعيات والمنظمات من مختلف المجالات والمواطنين حيث يقوم السيد والي الولاية للاستماع لانشغالاتهم وطلباتهم واقتراحاتهم حول مختلف المواضيع التي تمس معيشتهم، كما أن هذا الاتصال المباشر بين الوالي ومجتمعه يخلق عنصر الثقة المتينة والصدق والمصداقية، فالمجتمع المدني والجمعيات والمنظمات أصبحت طرفا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية عبر قوانين دستورية تضبط نشاطها، وما يفسر النسبة المئوية للنوع الاتصالي ـ المقابلة ـ هو أنها دورية ثابتة لكنها ذات أهمية ولها أهدافها.

أما عن الوسائل الإعلامية السمعية البصرية التي مثلتها نسبة 1% فلها فعاليتها وأهميتها فهي تنقل الحقائق والأوضاع السائدة في الإقليم، ومن خلال تصفحنا لصفحة الفيس البوك لولاية المدية وجدنا أن التغطية الإذاعية والتلفزيونية حاضرة، ونذكر بالخصوص إذاعة ولاية المدية التي تلي اهتمام كبير لتغطية واقع التنمية المحلية بالمنطقة وقد خصصت برنامج أسبوعي تحت عنوان عين على البلديات، ومن خلال هذا البرنامج يتم استقبال رئيس الدائرة

لإقليم معين مع رئيس البلدية أين يتم التطرق إلى أفاق وتطلعات التنمية المحلية بالمنطقة أما عن التغطية التلفزيونية فنجد الولاية تحضى بالعديد من القنوات الجزائرية سواء الحكومية أو الخاصة كالتلفزيون الجزائري وقناة الشروق الإخبارية وقناة البلاد وقناة النهار وقناة الحياة التي تطرقت كلها لمختلف برامج التنمية بولاية المدية.

فتواجد الإعلام السمعي البصري بالإقليم إنما يدل على مدى الاهتمام بهذا الأخير ومدى الحرص على النهوض بالمستوى المعيشي والتنموي بالمنطقة هذا من جهة ومن جهة ثانية الإعلام السمعي البصري يخدم الهيئات الولاية في كسب رضى الحكومة والمواطن على حد سواء من خلال النقل الحقيقي والواقعي لما تشهده المنطقة.

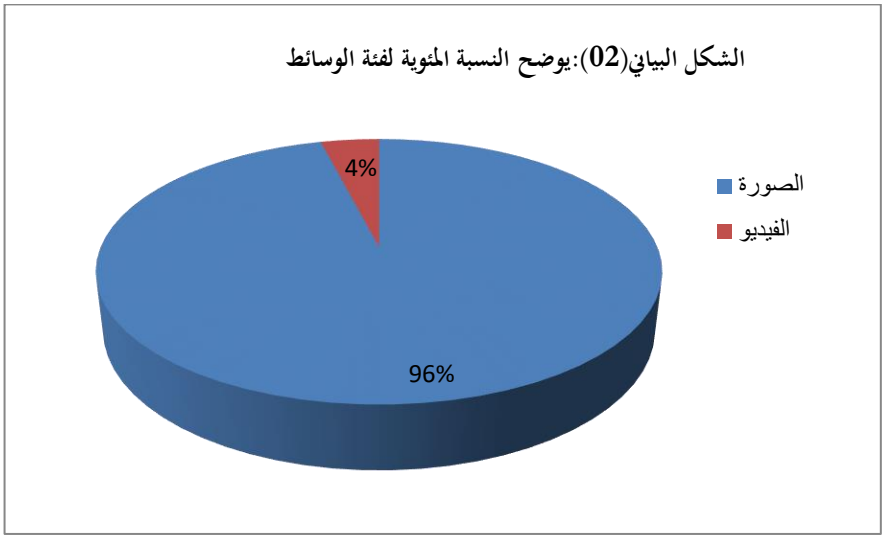
الجدول (03): يوضح توزيع فئة الوسائط على العينة

وحدة القياس: العدد

المتغير	صورة		فيديو	
	ت	ن	ت	ن
جانفي	2265	7%	69	5%
فيفيري	2461	7%	98	7%
مارس	2956	9%	126	9%
افريل	3072	9%	154	11%
ماي	2356	7%	137	10%
جوان	3011	9%	158	11%
جويلية	2865	8%	94	7%
اوت	2698	8%	31	2%
سبتمبر	3126	9%	159	11%
اكتوبر	3095	9%	142	10%
نوفمبر	3052	9%	115	8%
ديسمبر	3023	9%	127	9%
المجموع	33980	100%	1410	100%

الجدول (04): يمثل النسبة المئوية الكلية لفئة الوسائط

المتغير	التكرار	النسبة
الصورة	33980	96%
الفيديو	1410	4%
المجموع	35390	100%



التحليل الكمي لفئة الوسائط:

يوضح كل من الجدولين (03 و04) توزيع فئة الوسائط على عينة الدراسة والنسبة المئوية لهذه الفئة حيث يظهر جليا أن متغير ـ الصورة ـ حصد النسبة الأعلى التي قدرت بـ 96% من المساحة الإجمالية بتكرار عدده 33980 أما المتغير ـ الفيديو ـ فمثلته النسبة 4% بتكرار عدده 1410.

التحليل الكيفي لفئة الوسائط:

إن اعتماد هيئات الولاية خلال عملياتها الاتصالية بكل أنواعها على الوسائط الإعلامية (الصورة ـ الفيديو) ليس استعمالا عشوائيا اعتباطيا، بل لكل منهما هدف وغاية وغرض، فهما يقدمان الحقيقة والواقع فالعين تصدق ما ترى فهما يعبران عن المصداقية والصدق عن برامج التنمية المحلية التي يناشد بها السيد والي الولاية والمجلس الشعبي الولائي وبهذا تساهم الوسائط الإعلامية خاصة الصورة والفيديو في بناء الثقة بين الرئيس ومرؤوسيه وكسب ثقتهم وولائهم خاصة أن المجلس الشعبي الولائي مجلس منتخب من الشعب ومن ناحية أخرى يعمل الوالي على كسب رضى وزارة الجماعات المحلية والداخلية وطاقم الحكومة ككل لأنه معين بمرسوم رئاسي.

ومن خلال متابعتنا لصفحة الولاية على الفيس البوك لسنة 2023 وجدنا أن الهيئة التنفيذية وهيئة المداولة استعملت الصورة في دعم نشاطها الاتصالي خلال الاجتماعات التنسيقية وخلال الدوريات والملتقيات والمقابلات وأيضا المتابعات الميدانية وحملاتها التحسيسية والتضامنية والثقافية وهذا ما يفسر ارتفاع النسبة المئوية لمتغير الصورة عكس متغير الفيديو ذو النسبة الضئيلة لأن استعماله اقتصر في المتابعات الميدانية التي تحتاج إلى دعم قوي في نشر برامجها ومدى الوقوف على سيرها.

الجدول (05): يوضح توزيع فئة الموضوع على العينة

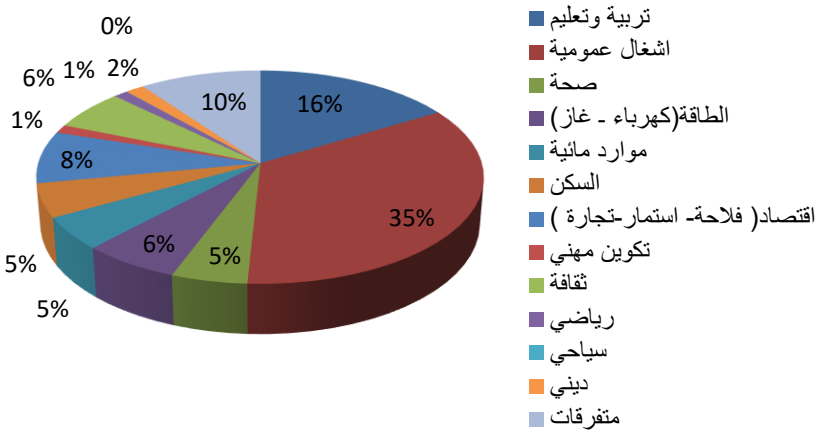
وحدة القياس: الجملة

المتغير	جانفي		فيفري		مارس		افريل		ماي		جوان		جويلية		اوت		سبتمبر		اكتوبر		نوفمبر		ديسمبر		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
تربية وتعليم	32	%6	25	%4	37	%7	63	11	78	13	59	10	24	4	36	6	79	14	65	11	30	5	51	%9	579	%100
اشغال عمومية	59	8	82	7	124	10	140	11	158	13	108	9	77	6	54	4	49	4	112	9	131	11	89	%7	1219	%100
صحة	8	5	9	5	41	24	24	14	11	6	28	16	19	11	6	3	2	1	11	6	6	3	7	4	172	%100
الطاقة (كهرباء – غاز)	16	7	20	9	18	8	27	12	12	5	17	8	10	5	7	3	26	12	23	10	18	8	27	12	221	%100
موارد مائية	18	10	14	8	19	11	25	14	31	18	22	13	14	8	6	3	11	6	7	4	5	3	4	2	176	%100
السكن	25	14	18	10	21	12	32	18	24	13	16	9	9	5	10	6	5	3	7	4	4	2	9	5	180	%100
اقتصاد(فلاحة– استثمار – تجارة)	18	6	22	8	25	9	29	10	32	11	27	10	24	9	16	6	13	5	31	11	26	9	17	6	280	%100
تكوين مهني	1	2	21	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	7	0	0	20	44	45	%100
ثقافة	3	1	23	11	23	15	19	9	20	9	15	7	24	11	21	10	7	3	4	2	39	18	10	5	217	%100
رياضي	3	7	6	15	10	24	12	29	4	10	0	0	0	0	0	0	0	0	3	7	0	0	3	7	41	%100
سياحي	0	0	0	0	01	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	%100
ديني	0	0	2	4	23	43	26	48	0	0	0	0	0	0	0	0	2	4	1	2	0	0	0	0	54	%100
متفرقات	27	8	21	6	28	8	38	11	25	7	32	9	36	10	26	7	19	5	27	8	33	9	41	12	353	%100

الجدول (05): يمثل النسبة المئوية الكلية لفئة الموضوع

المتغير	التكرار	النسبة
تربية وتعليم	579	16%
اشغال عمومية	1219	34%
صحة	172	5%
الطاقة(كهرباء . غاز)	221	6%
موارد مائية	176	5%
السكن	180	5%
اقتصاد(فلاحة– استمار–تجارة)	280	%8
تكوين مهني	45	1%
ثقافة	217	6%
رياضي	41	1%
سياحي	1	0%
ديني	54	2%
متفرقات	353	10%
المجموع	3538	100%

الشكل البياني(03): يمثل النسبة المئوية لفئة الموضوع



التحليل الكمي لفئة الموضوع:

من خلال الجدولين (05 و 06) لفئة الموضوع والنسبة المئوية لها يتجلى لنا أن قطاع الأشغال العمومية هو الأكثر تكرارا ممثل بنسبة 35% بحيث ان شهر(ماي، افريل، نوفمبر، مارس) الأكثر نشاطا لهذا القطاع مقارنة بالأشهر الأخرى وهي على التوالي (13%،11%، 11%، 11%) ، ويليه قطاع التعليم والتربية بنسبة 16% الذي عرف حركة خلال شهر(سبتمبر، ماي ، أكتوبر) ومثلتها النسب التالية على التوالي (14%، 13%، 11%، 10%)، أما متغير ـ متفرقات ـ فمثلته النسبة 10%، أما قطاع الاقتصاد فقد مثلته النسبة 8 % فقط، بينما القطاعات (الطاقة، السكن، الموارد المائية ، الثقافة ، والصحة) فكانت ممثلة بنسب متقاربة على الترتيب (6%، 6%، 6 %، 5% ، 5%)، أما عن قطاعي (التكوين المهني و قطاع الديني) فمثلتهما نسب ضئيلة وهي على التوالي (2% و 1%)، بينما قطاع السياحة فكانت النسبة منعدمة تماما.

التحليل الكيفي لفئة الموضوع:

إن النهوض بأي إقليم في كل مجالاته يتطلب حرص السلطات المعنية الاهتمام بتحسين مستوى الطريق الذي يربط مناطق الإقليم ببعضها البعض أو بأقاليم مجاورة، وولاية المدية تشهد تحديات في هذا القطاع ألا وهو الأشغال العمومية الذي يشمل على تعبيد الطرقات وتحسينها فمن خلال هذا القطاع يتم الرفع من مستوى القطاعات الأخرى، وكما نعلم تضاريس ولاية المدية تتنوع من جبلية إلى سهلية إلى شبه صحراوية وهذا يستدعي العمل بإمكانيات بشرية ومادية لتوصيل المناطق ببعضها و بالأقاليم الأخرى وقد سخرت الولاية كل الإمكانيات المتاحة، وقد اطلعنا على نشاطات السيد والي الولاية مع رئيس المجلس الشعبي الولائي من خلال الصفحة الرسمية للولاية و لاحظنا أن قطاع الأشغال العمومية اخذ حيزا ومتناولا واسعا في العمليات الاتصالية مع مختلف الإدارات المحلية خاصة الاتصال الأفقي والنازل ومن خلاله تحرص الهيئات الولائية بمتابعة تقدم الأشغال العمومية ميدانيا بالصور والفيديوهات، وكما لاحظنا أيضا أن أشهر بداية السنة الأكثر نشاطا لهذا القطاع ذلك أن الميزانية الجديدة يتم المصادقة عليها من شهر جانفي من كل سنة ويتم إطلاق المشاريع الجديدة وتوزيعها على الإقليم الولائي كما يتم المصادقة على الميزانية الإضافية خلال شهر مارس التي تعطي دفعا أخر لمشاريع تنموية في كل القطاعات.

كما شهد قطاع التعليم والتربية حرصا كبيرا ففي سنة 2023 تمت برامج تنموية معتبرة في التعليم والتربية في كل الأطوار فقد اهتمت الولاية ببناء المدارس والمتوسطات والثانويات نظرا لزيادة عدد التلاميذ في كل الأطوار لكن تختلف نسبة الاستفادة من هكذا مشاريع من منطقة إلى أخرى ، وذلك حسب الإمكانيات وحسب تعداد التلاميذ وحسب الموقع الجغرافي للمنطقة، فمن خلال دراستنا لصفحة الولاية على الفيس البوك لاحظنا أن الولايات(المدية، البرواقية ، بني سليمان ، وزرة) استفادت من مشاريع التربية والتعليم أكثر من الدوائر الأخرى، بحكم مساحتها وموقعها وعدد سكانها، فالنشاط الاتصالي للهيئات الولائية حرص على قطاع التعليم والتربية كونه نقطة ارتكاز لكل القطاعات، وعرف هذا القطاع حركة خلال شهر سبتمبر الذي يعتبر الدخول الاجتماعي الجديد إذ يقوم الوالي بتدشين الهياكل المدرسية الجديدة والوقوف على مدى استعدادها لاستقبال التلاميذ، كما يسهر على توفير النقل المدرسي والتعاقد مع الخواص لأجل إنجاح الدخول المدرسي وكسب راحة التلاميذ وتنقلهم من البيت إلى المؤسسة التعليمية.

أما عن متغير ـ متفرقات ـ الذي يضم عدة قطاعات من قطاع التضامن والنظافة والاحتفالات الوطنية والدينية فقد تضمنه النشاط الاتصالي لهيئات الولاية خلال السنة ، فمن خلال هذا النشاط يخلق السيد الوالي علاقات اجتماعية وطيدة بالمجتمع وفئاته المختلفة ، فتجده يشارك المجتمع في كل مناسباته وأعياده، ويوثق هذا النشاط بالصور والفديوهات التي تزيد من تحسين صورة الولاية لدى مواطنيها وحكومتها، ومن بين أهم النشاطات نجد التضامن خلال شهر رمضان المبارك، الاحتفال بليلة القدر ومشاركتهم فرحة عيد الفطر وعيد الأضحى، زيارات ميدانية لدور العجزة ، الاحتفال بأول نوفمبر وعيد النصر وعيد الاستقلال، عيد الطفولة، وغيرها من النشاطات التي تساهم في بناء مجتمع متراحم تحت وصاية الولاية.

كما أولت هيئات الولاية اهتماما بقطاع الاقتصاد خاصة في مجال الفلاحة وتربية المواشي فمن خلال الزيارات الميدانية والاجتماعات التنسيقية لهيئات الولاية التي تناولت موضوع الفلاحة حرص السيد والي الولاية على تنشيط هذا القطاع فكما سبق الذكر أن ولاية المدية يغلب عليها الطابع الرعوي الفلاحي لمجتمعها، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعرف تأخرا نظرا لما مرت به منطقة المدية ونقصد بذلك العشرية السوداء التي أدت بالسكان إلى النزوح من الأرياف إلى المدن فهجر السكان الفلاحة وتربية المواشي بكل أصنافها، فعلى هيئات الولاية تسخير إمكانيات مادية وبشرية لإعادة القطاع إلى الواجهة وتقديم تسهيلات وامتيازات للاستثمار في هذا المجال.

ومن بين القطاعات التي تناولتها الهيئات الولائية أثناء نشاطاتها الاتصالية قطاع السكن الذي لا يزال يعرف نقصا خاصة بالمناطق الجنوبية للولاية كدائرة سغوان و الشهبونية وعين بوسيف والشرقية كدائرة القلب الكبير والعزيزية

ويمكن تفسير ذلك بعدم توفر العقار للبناء بهذه المناطق إذ أن النسبة المئوية تثبت ذلك المقدرة بـ 5% وربما في السنوات القادمة يعرف هذا القطاع انتعاشا مع حرص الولاية على رفع وتيرة انجاز السكنات بمختلف الصيغ وكذلك تشجيع السكان على تعمير الأرياف والسهر على فك العزلة بها مع ربطها بالغاز الطبيعي والكهرباء وبدوره هذا القطاع نسبته ضئيلة إذ قدرت بـ 6% فتحسين خدمة قطاع الطاقة يعطي دفعا للكثير من القطاعات الأخرى كالفلاحة والسكن.

أما بخصوص قطاع الصحة فهو أيضا قدرت نسبته بـ5% فقط أي أن تناول هذا المجال في النشاطات الاتصالية لهيئات الولاية لم يكن بالقدر المعتبر فكما قلنا الولاية تشهد تحديا وقطاع الصحة من بين تحدياتها إذ تعمل الإدارات المحلية للإقليم على خلق مؤسسات استشفائي لمختلف التخصصات، وقد تناول النوع الاتصالي ـ المتابعة الميدانية ـ الاجتماع التنسيقي ـ محاور الصحة حسب الصفحة الرسمية لولاية المدية على الفيس بوك، فخلال سنة 2023 اشرف السيد والي ولاية المدية على تدشين عدة مؤسسات جوارية بمختلف المناطق لفك الخناق على المستشفيات، ومع ذلك لا يزال هذا القطاع بحاجة إلى التوسع أكثر خلال السنوات القادمة نظرا لاتساع المجتمعات بالإقليم، كما أن إعطاء أهمية اكبر لهذا القطاع في المناطق الريفية ولا يتوقف عند المدينة حتى يساهم في النهوض بفك العزلة عن المناطق الريفية والنائية وهذا اكبر تحدي للولاية حاليا، وهذا يقودنا إلى الحديث عن قطاع الموارد المائية الذي مثلته النسبة 5% فقط بالرغم من أن إقليم الولاية ذو مناخ معتدل ممطر شتاءا وحار صيفا إلا أن الموارد المائية منخفضة وهذا يؤثر على تطور الفلاحة وحتى الاستثمار و يؤثر سلبا على معيشة المواطن بشكل عام.

أما عن قطاع الثقافة فمثلته أيضا النسبة 5% وهي نسبة تتوافق وتركيب المجتمع بولاية المدية فعادة المجال الثقافي في الجزائر محصور بشكل كبير في الغناء والتمثيل و مهرجانات الفن السابع والخامس، إلا أن النشاطات الاتصالية لهيئات الولاية لم تخلوا من تناول هذا القطاع الهام فقد اشرف السيد والي الولاية مع السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي على عدة أنشطة وبرامج ثقافية كمسرح الطفل وأيضا مسابقات تعليمية كمسابقة الخط العربي والحرف والزخرف وغيرها من النشطات الثقافية التي تتوافق مع قيم المجتمع لولاية المدية ولكن يبقى هذا القطاع يشهد تخلفا وعلى هيئات الولاية تكثيف برامج تتلائم مع مكونات الإقليم اجتماعيا ودينيا حتى يتكون لدينا مجتمع مطلع على الثقافات والمعارف.

وفيما يخص المجال الديني فنسبته منخفضة جدا تمثلت في 2% وقد تناولت هيئات الولاية هذا الموضوع في نشاطاتها الاتصالية المتمثلة في ـ متابعة ميدانية ـ حملات تضامنية خاصة خلال شهر رمضان أين وقف السيد والي الولاية رفقة السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي مع حلول الشهر الكريم على مدى جاهزية المساجد لصلاة التراويح

ومدى استعداد مطاعم الرحمة لإفطار عابري السبيل واحتفالات ليلة القدر، ولان المساجد تبنى من أموال الزكاة عادة ومن تبرعات المواطنين تحت إشراف الجمعيات الدينية وحتى المسابقات الدينية وتقديم الجوائز للفائزين على عاتق صندوق الزكاة وكذا الجمعيات وتبرعات المواطنين أدى هذا إلى تناول هذا المجال بنسبة أقل، وهذا لا يعبر على أن الدولة لا تهتم بهذا القطاع الحساس بل لفتح المجال أمام المتطوعين للتنافس على الخيرات والصدقات والتسابق على كسب رضى الرحمان.

وبالنسبة لقطاع الرياضة فيكاد ينعدم تناول النشاطات الاتصالية للولاية له بحكم أن الولاية تعرف انتعاشا لمجال الرياضة في تتوفرها على ملاعب جوارية وملاعب رئيسية وقاعات للألعاب القتالية النبيلة ومختلف الرياضات ويختلف عددها من منطقة إلى أخرى حسب التعداد السكاني وحسب تركيبة مجتمعه كونه رياضي أم لا فمثلا دائرة بني سليمان سكانها و بالأخص شبابها رياضي بنسبة كبيرة و أبناءها منخرطون في النوادي الرياضية القتالية وانتشار ثقافة ممارسة السباحة هذا ما أدى إلى فتح قاعات خاصة استثمارية في مجال الرياضة سواء نوادي للفنون القتالية أو مسابح رياضية، وعموما انتعاش برامج المجال الرياضي متوقف على المجتمع و أفراده فعلى هذا الأخير مناشدة هيئات الولاية بتمويل ودعم مادي اكبر بالمقابلات الشخصية وكتابة شكاوى ورفع الطلبات حتى يكون السيد والي الولاية على دراية بما يريده المواطن من مرافق رياضية.

و أخيرا قطاع السياحة الذي يمثل النسبة المنعدمة ضمن برامج التنمية المحلية في النشاطات الاتصالية لهيئات الولاية، فبالرغم من أن إقليم ولاية المدية يتوفر به مناطق أثرية تاريخية كدائرة عين بوسيف وجواب التي تتواجد بها المنطقة الأثرية رابيدوم والحضارة الرومانية وحمامات معدنية علاجية مثل حمام الصالحين بدائرة البرواقية و حمام سيدي الحبشي بدائرة بني سليمان وبحيرة الضاوية وبحيرة تمزقيدة، إلا أن هذا القطاع لا يعرف تطورا وانتعاشا وهذا يعود لثقافة المجتمع الذي لا يلي أهمية للسياحة المحلية فعلى سكان المناطق السياحية الترويج لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومطالبة المجلس الشعبي الولائي كونه يمثل هيئة المداولة بدعم هذا القطاع بإمكانيات مادية وبشرية لأجل النهوض بهذا القطاع خاصة أن الاتصال الصاعد مفعل مع هيئات الولاية المتمثل في المقابلة كما أن قطاع الأشغال العمومية يعرف اهتماما واسعا وتناولا معتبرا من طرف الأنشطة الاتصالية لهيئات الولاية الذي من شانه فتح الأبواب أمام قطاع السياحة للخروج إلى النور.

الجدول (07): يوضح توزيع فئة الإقليم على العينة

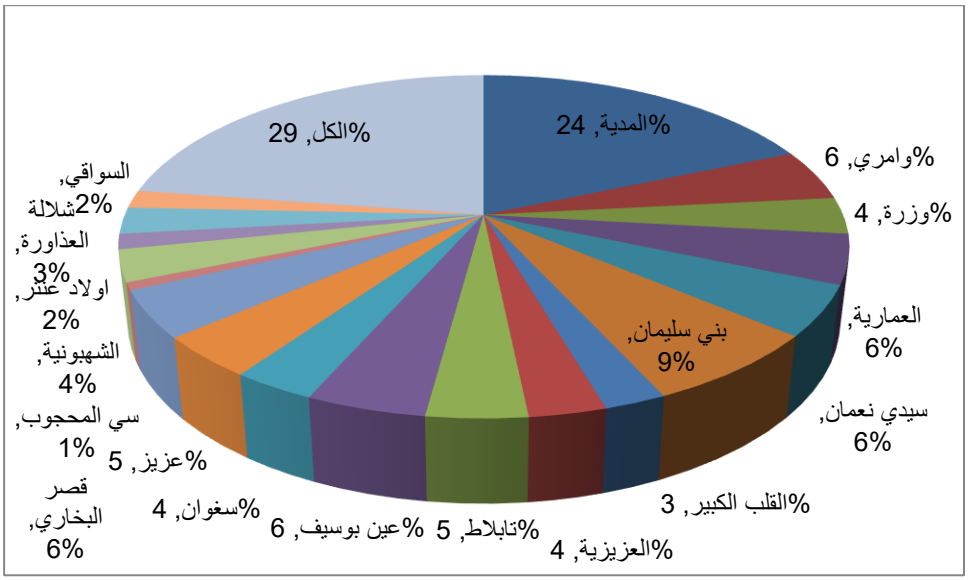
وحدة القياس: الكلمة

المتغير	جانفي		فيفري		مارس		افريل		ماي		جوان		جويلية		اوت		سبتمبر		اكتوبر		نوفمبر		ديسمبر		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
المدية	17	7%	21	9%	45	19%	55	24%	15	6%	09	4%	25	11%	05	2%	16	7%	05	2%	07	3%	11	5%	231	100%
وامري	05	8%	05	8%	14	23%	10	17%	03	5%	02	3%	02	3%	01	2%	04	7%	08	13%	0	0%	06	10%	60	100%
وزرة	10	23%	02	5%	04	9%	06	14%	05	12%	03	7%	03	7%	01	2%	03	7%	03	7%	02	5%	01	2%	43	100%
العمارية	0	0%	0	0%	13	22%	16	28%	07	12%	05	9%	06	10%	02	3%	02	3%	0	0%	06	10%	01	2%	58	100%
البرواقية	02	3%	07	12%	11	19%	15	25%	01	2%	03	5%	02	3%	04	7%	03	5%	01	2%	04	7%	06	10%	59	100%
سيدي نعمان	01	3%	0	0%	09	24%	07	19%	04	11%	03	8%	02	5%	03	8%	02	5%	01	3%	03	8%	02	5%	37	100%
بني سليمان	07	8%	01	1%	18	21%	22	25%	05	6%	02	2%	04	5%	01	1%	10	11%	03	3%	12	14%	02	2%	87	100%
القلب الكبير	07	24%	01	3%	03	10%	05	17%	03	10%	02	7%	03	10%	01	3%	01	3%	01	3%	02	7%	0	0%	29	100%
العزيزية	02	6%	01	3%	02	6%	05	14%	03	8%	01	3%	01	3%	02	6%	03	8%	0	0%	03	8%	13	36%	36	100%
تابلاط	02	4%	02	4%	16	34%	11	23%	03	6%	0	0%	03	6%	02	4%	0	0%	01	2%	02	4%	05	11%	47	100%
عين بوسيف	01	2%	18	32%	01	2%	21	43%	02	4%	0	0%	1	2%	02	4%	02	4%	02	4%	03	5%	0	0%	56	100%
سغوان	01	3%	01	3%	03	8%	16	44%	02	6%	0	0%	0	0%	0	0%	01	3%	0	0%	02	6%	10	28%	36	100%
عزيز	08	16%	03	6%	04	8%	22	45%	02	04%	0	0%	0	0%	0	0%	01	2%	04	8%	04	8%	01	2	49	100%
قصر البخاري	13	24%	05	9%	02	4%	16	29%	03	5%	0	0%	02	4%	0	0%	07	13%	0	0%	05	9%	02	4%	55	100%
سي المحجوب	05	56%	0	0%	0	0%	0	0%	01	11%	1	11%	1	11%	1	11%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	9	100%
الشهبونية	02	5%	05	14%	0	0%	11	30%	04	11%	0	0%	03	8%	0	0%	01	3%	0	0%	09	24%	02	5%	37	100%
اولاد عنتر	04	22%	0	0%	0	0%	09	50%	03	17%	0	0%	02	11%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	18	100%
شلالة العذاورة	03	10%	01	3%	17	55%	09	29%	01	3%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	31	100%
السواقي	01	5%	01	5%	0	0%	09	43%	03	14%	0	0%	02	10%	0	0%	0	0%	01	5%	02	10%	02	10%	21	100%
جميع الاقاليم	21	7%	18	6%	27	10%	34	12%	14	5%	22	8%	10	4%	05	2%	38	13%	31	11%	26	9%	36	13%	282	100%

الجدول (08): يمثل النسبة المئوية الكلية لفئة الإقليم

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المدية	231	24%
وامري	60	6%
وزرة	43	4%
العمارية	58	6%
البرواقية	59	%6
سيدي نعمان	59	6%
بني سليمان	87	9%
القلب الكبير	29	3%
العزيزية	36	4%
تابلاط	47	5%
عين بوسيف	56	6%
سغوان	39	4%
عزيز	49	5%
قصر البخاري	55	6%
سي المحجوب	9	1%
الشهبونية	37	4%
اولاد عنتر	18	2%
شلالة العذاورة	31	3%
السواقي	21	2%
الكل	282	29%
المجموع	965	129%

الشكل البياني (04): يمثل النسبة المئوية الكلية لفئة الإقليم



التحليل الكمي لفئة الإقليم:

الملاحظ من الجدولين (07 و08) ان متغير ـ جميع الأقاليم ـ الأكبر تكرارا و نسبة حيث قدرت بـ 29% من المساحة الإجمالية ، وتليه دائرة المدية بنسبة 24% ، بعدها دائرة بني سليمان ممثلة بنسبة 9%، أما دائرة وامري فكانت نسبتها 6% كما هو الحال لدائرة العمارية سيدي نعمان عين بوسيف قصر البخاري،البرواقية أما دائرة تابلاط فنسبتها قدرت بـ 5% ونفسها لدائرة عزيز ، أما دائرة وزرة فلم تتعدى نسبتها 4% ونفس الشيء لدائرة العزيزية و الشهبونية أما الدوائر (شلالة العذاورة، القلب الكبير، اولاد عنتر، السواقي، سي المحجوب) فكانت نسبهم كالتالي على الترتيب(3%، 3%، 2%،2%، 1%).

التحليل الكيفي لفئة الإقليم:

لقد تفاوتت النسب المئوية بين أقاليم الولاية إلا أن النسبة الأكبر عادت للمتغير ـ كل الأقاليم ـ فكما ذكرنا سابقا أن النشاط الاتصالي تحت عنوان ـ الاجتماع التنسيقي ـ يكون دوريا ومرتين خلال الأسبوع وأحيانا أكثر حسب حالات الاستثناء وبعدا اطلاعنا على صفحة الفيس بوك للولاية لاحظنا أن هذا النوع من الاتصال التنظيمي يشمل كل دوائر الولاية لمناقشة برامج التنمية المحلية، وبعدها نسبة دائرة المدية التي نفسرها كونها عاصمة الولاية كما أنها تفوقت عن الدوائر الأخرى باحتوائها كل المديريات الرئيسية لأي قطاع إضافة إلى النشاطات الاتصالية للمتغير ـ أخرى ـ التي تقوم بها هيئات الولاية تكون متمركزة بدائرة المدية فالأنشطة الاتصالية للحملات المختلفة الهادفة كحملة التشجير، حملة ضد المخدرات حملة التبرع بالدم ، حملة التنظيف ، حملات التضامن بشهر رمضان خاصة، الأنشطة الثقافية، وغيرها أي أن هيئات الولاية تعطي إشارة الانطلاق لحملات في مجال معين من دائرة المدية، ثم تليها دائرة بني سليمان التي شهدت خلال سنة 2023 إطلاق عدة برامج تنموية محلية وهي تخص السكن والأشغال العمومية و الصحة والموارد المائية والهياكل المدرسية التي عرفت اهتماما كبيرا من طرف هيئات الولاية وتم رفع التجميد عن العديد من البرامج التنموية كالمسبح الرياضي وخزان الحبوب، ويعود هذا الاهتمام كون أعضاء المجلس الولائي المنتخب أغلبيته الساحقة من دائرة بني سليمان فالأعضاء المنتخبون يجب عليهم الوفاء بعهودهم اتجاه من منحوهم الصوت الانتخابي، كما أن الجمعيات والمجتمع المدني دائم التواجد في الاتصال مع السيد والي الولاية من خلال المقابلة المباشرة، أما باقي الدوائر فتراوحت نسبهم بين 6% و 2% ويعود هذا الانخفاض في الاتصال التنظيمي لهيئات الولاية إما لعدم توافق برامج التنمية

مع الموقع الجغرافي لها أو مناخها أو قلة العقار بها هذا من جهة ومن جهة أخرى قلة أعضاء المجلس الولائي لهذه الدوائر الذي يلعب دورا هاما في النهوض بالمنطقة وتسجيل عمليات تنموية في كل المجالات، ويمكن أيضا أن المجتمع المدني وجمعياته قليل النشاط في الاتصال والتواصل لنقل طلبات وانشغالات المواطنين كما هو الحال في دائرة سي المحجوب والتي تمثلت بنسبة 1% وذلك حسب مضمون صفحة الفيس بوك للولاية و أثناء تصفحنا للنوع الاتصالي ـ المقابلة ـ لم يمر علينا أن مجتمع مدني أو جمعية معينة من دائرة سي المحجوب قامت بمقابلة مع السيد والي الولاية ورفعت شكاوى وانشغالات بخوص برامج التنمية المحلية بالمنطقة، فكما قلنا سابقا المجتمع المدني والجمعيات أصبحوا طرفا هاما وضروريا في تحقيق التنمية المحلية خاصة أن السيد رئيس الجمهورية وسع من صلاحياته ومهامه للمجتمع المدني تحت عنوان المرصد الوطني للمجتمع المدني سنة 2020.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

خلال تحليل الجداول السابقة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- فيما يخص نوع الاتصال اتضح أن ولاية المدية تستخدم أنواع مختلفة من الاتصال التنظيمي سواء ما تعلق بالاتصال النازل المتمثل في الاجتماعات التنسيقية التي من خلالها يتم عرض برامج التنمية المحلية لكل قطاع ولكل إقليم، وإصدار القرارات من طرف هيئة المداولة وكذا الهيئة التنفيذية باتجاهه رؤساء الإدارات المحلية (الدائرة – البلدية)، و تعتمد هيئات الولاية أيضا على الاتصال المكتوب المتمثل في الإعلان و البلاغ و البيان الإعلامي المتضمنة لمواضيع مختلفة وتنشرها على نطاق واسع على مختلف الصفحات الإدارية المحلية، وغالبا ما تستخدمه عندما يكون الجمهور المستهدف كبير ولا يمكن حصره، كما نجد النوع الاتصالي التنظيمي الأفقي حاضر في نشاطات الولاية المتعلقة بالتنمية المحلية ويشتمل على المتابعات الميدانية و الدوريات والملتقيات، وأيضا الاتصال الصاعد تستخدمه الولاية بدوره والمتمثل في المقابلة وتكون دورية منتظمة وهو اتصال فعال إذ يتم بين هيئات الولاية والمواطنين لبناء جسر الثقة والمصداقية وتحقيق الرضى.
- كما تحضى برامج التنمية المحلية بإقليم الولاية بتغطيات إذاعية وتلفزيونية من حين لأخر.
- تعتمد الولاية في نشاطاتها الاتصالية المنتظمة والمكتوبة النازل منها والصاعد والأفقي والحملات التضامنية والتحسيسية على الوسائط الإعلامية المدعمة لنقل الحقائق للجمهور والمتمثلة في الصورة والفيديو.
- بناءا على الموقع الجغرافي وطبيعة المجتمع فان النشاطات الاتصالية تركز على البرامج التنموية بما يتوافق وتكوين المجتمع وتوزيع العمليات التنموية حسب طبيعة كل إقليم، فمثلا الفلاحة وتربية المواشي بالجنوب والخضر والفواكه بالسهول.
- كل الأقاليم معنية بالنشاطات الاتصالية المنتظمة ، بينما الاتصال الصاعد يشهد تذبذبا بين الأقاليم وهذا يعود لعدم وعي المجتمع بضرورة المشاركة في النهوض بالتنمية المحلية.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتطبيق موضوع الدراسة على الإدارة المحلية لولاية المدية وتبقى مجرد عينة فقط لأجل معرفة الكيفية التي يتم بها توظيف الاتصال لتنظيمي بأنواعه ومدى الاعتماد عليه في التنسيق بين هيئات الولاية والإدارات المحلية التابعة لها وتحت وصايتها، ووجدنا انه يلعب دورا هاما وفعالا في برامج التنمية المحلية من بداية انطلاقها إلى غلقها، والاتصال التنظيمي تعتبره الولاية احد الآليات التي تمكنها من تقليص المسافة والمساحة سواء مع إدارتاها أو مواطنيها، وتوصلت دراستنا إلى نتيجة مفادها أن الاتصال التنظيمي سواء النازل أو الأفقي أو الصاعد في مضامين وبرامج التنموية المحلية للولاية وسيلة لا غنى عنها إطلاقا فهو يمثل قرارات وحرص وصرامة في تنفيذ برامج التنمية المحلية من جهة ومن جهة أخرى يحقق الرضى ويبني الثقة مع السلطات العليا والمواطنين.

الخاتمة:

استنادا على النتائج المتوصل إليها من دراستنا حول دور الاتصال التنظيمي في تحقيق التنيمة المحلية واعتمادا على الهياكل التنظيمية المحلية ذات النظامين المركزي واللامركزية خرجنا بنتيجة مفادها أن المنظمات المحلية تتمع باستخدام نظام اتصالي فعال منظم وشامل وكون الاقليم الولائي يتمتع باتساع في المجال الجغرافي كانت الرقمنة وسيلة جديدة أظافة الى الوسائل التقليدية عملت جنبا الى جنب على التقليص في المساحة والزمن ورفعت من مستوى التواصل بين الادرات المحلية كعملية تنسيقية تنظيمية من اجل التكفل بالمواطن والمجتمع في كل مجالاته والرفع والتحسين في معيشة هذا الاخير، ولهذا نقول أن الاتصال التنظيمي بكل وسائله خاصة الحديثة منها في الادارات المحلية منها الولاية يساهم بدرجة عالية في تحقيق التنمية المحلية بكل مجالاتها مع توفير الامكانيات المادية والبشرية للاي اقليم محلي.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إحصاء السكان لولاية المدية لسنة 2008	
02	قائمة الدوائر التابعة لإقليم ولاية المدية	
03	توزيع فئة نوع الاتصال على العينة	
04	النسبة المئوية الكلية لفئة نوع الاتصال	
05	توزيع فئة الوسائط على العينة	
06	النسبة المئوية الكلية لفئة الوسائط	
07	توزيع فئة الموضوع على العينة	
08	النسبة المئوية الكلية لفئة الموضوع	
09	توزيع فئة الإقليم على العينة	
10	النسبة المئوية الكلية لفئة الإقليم	

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يبين الاتجاهات الأربع للاتصال التنظيمي الرسمي	
02	شكل يبين الخريطة الجغرافية لحدود ولاية المدية	
03	شكل الدائرة يبين النسبة المئوية لفئة نوع الاتصال	
04	شكل الدائرة يبين النسبة المئوية لفئة الوسائط	
05	شكل الدائرة يبين النسبة المئوية لفئة نوع الاتصال	
06	شكل الدائرة يبين النسبة المئوية لفئة نوع الاتصال	

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

1* الكتب:

1- أبو سعيد احمد العبد, زهير عبد اللطيف عابد, "مهارات الإتصال وفن التعامل مع الاخرين" ط1, عمان, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, 2014.

2- ابراهيم علي، اقتصاديات التنمية ، الاسكندرية ،1991.

3- الأيوبي نزيه الدين ، تضخيم الدولة في الوطن العربي ، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، 2010 .

4- الجوهر محمد ناجي, الإتصال في المؤسسة، المفاهيم- المحددات- الإستراتجيات(د.م.ن), مركز الكتاب العربي, 2020.

5- الجميلي خيري خليل: الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997 .

6- الجوهر محمد ناجي, الإتصال في المؤسسة: المفاهيم- المحددات- الإستراتجيات(د.م.ن), مركز الكتاب العربي, 2020.

7- الحجازي محمد حافظ ، وسائط الاتصال التنظيمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006 .

8- الطماوي سليمان محمد ، مبادئ علم الإدارة العامة، مطبعة عين شمس، الإسكندرية، ط7، 1987.

9- المجذوب طارق، الإدارة العامة العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000 .

10- المرسى جمال الدين محمد، ثابت عبد الرحمن إدريس: السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، 2002 .

11- العوفي نور الدين ، مؤشرات الحكامة واليات الانتقال الديمقراطي ، حالة المغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.

12- العلاق بشير : الاتصال في المنظمة العامة بين النظرية والممارسة، دار البازوري العامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

13- العشري حسن درويش ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، لبنان، 1979.

14- القريومي محمدقاسم, مبادئ الإدارة في النظريات والعمليات و والوظائف, دار الثروة, عمان- الأردن, د.ط, 1992.

15- الريشاي سليمان, التنمية الإجتماعية- دراسات في قضايا التنمية ومشكلة المجتمع, ط1, الإسكندرية(مصر), المكتب

الجامعي الحديث, 1993.

16- بن نوار صالح ، الاتصال الفعال والعلاقات الإنسانية ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية ، دار الزهران للنشر والتوزيع، سنة 1999 .

17- دليو فضيل, الإتصال المفاهيمي, نظرياته, وسائله, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, 2003.

18- دعبس محمد يسرى إبراهيم، الاتصال والسلوك الإنساني، سلسلة 18البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

19- درويش عبد الكريم وليلى تكلا، أصول الإدارة العلمية، المكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1976 .

20- زيدان جمال, إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع, الجزائر, دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع, 2014.

21- محمد منير حجاب,الإعلام والتنمية الشاملة, ط2, القاهرة(مصر), دار الفجر, 2020.

22- حجازي مصطفى، الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة, المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع, بيروت, د.ط, سنة 1982 .

23- حزي بشار, "الإتصال النظيمي", الجامعة الإفتراضية السورية, الجمهورية العربية السورية, 2020.

24- حنفي عبد الغفار (أ) السلوك التنظيمي وإدارة الفاعلين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990.

25- حسين عبدالقادر، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012.

26- ماهر احمد ، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات ، الدار الجامعية لنشر والتوزيع ، الإسكندرية، ط8 ، 2002 .

27- محمد عبد الفتاح محمد ، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية ، 2008 .

28- محمد عساف عبد المعطي ، السلوك الإداري والتنظيمي في المنظمات المعاصرة، دار الزهران للنشر والتوزيع، 1999.

29- منصور هالة ، الاتصال الفعال، مفاهيمه، أساليبه، ومهاراته، المكتبة الجامعية، الازاريطة، الإسكندرية، 2000.

30- مصباح عامر, منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2008.

31- مشهور ثروت : استراتيجيات التطوير الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010 .

32- عبد الله إسماعيل صبري ، مكانة التكنولوجيا في استراتيجية التنمية ، مصر ، 1977 .

33- عبد اللطيف رشاد احمد، أساليب التخطيط للتنمية ، دار المكتبة الجامعية ، الإسكندرية، 2002 .

34- عبد الشفيع محمد، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ، القاهرة ، بدون سنة طبع .

35- ناصر دادي عدون, الاتصال وكفائته في المؤسسة الاقتصادية, دار المحمدية العامة, الجزائر, ط1, 2001.

36- عوايدي عمار دروس في القانون الإداري ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

37- عياصرة معن محمود ، مروان محمد بني احمد : القيادة والرقابة والاتصال الإداري ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،
ط1، 2008 .
38-علي سعيد السيد ، العملية الإدارية ، التخطيط ، التنظيم ، القيادة ، التنسيق ، والاتصالات، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، ط ، 2007 .
39- عمر عبد الرحمان عبد الباقي، الاتصالات في مجال الإدارة، المنظمة العربية لعلوم الإدارية، القاهرة 1997.
40- فرح شعبان، الاتصالات الإدارية دراسة أسامة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2009.
41- صالح خليل أبو أصبع, العلاقات العامة والاتصال الإنساني, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, د.ط, 2009.
42- صبرينة رماش, الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية, رسالة ماجستير, جامعة منتوري, 2008, 2009.
43- حسن عبد الحميد رشوان ، التنمية اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، إداريا ، بشريا ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2009 .
44- شيبوط سليمان واخرون ، دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية ، ملتقى دولي حول تحديات الإدارة المحلية ، كلية الحقوق ، جامعة الجلفة، 2010 .

2*رسائل ماجستير وأطروحات :

1ـ فار كمال، الاتصال المؤسساتي والخدمة العمومية في الادارة المحلية الجزائرية، دراسة حالة ولاية وبلدية برج بوعريريج، 2028/2017، جامعة الجزائر.
2 ـ صيفي أمين و توايمية أسماء، واقع الاتصال بين الادارة المحلية الجزائرية والمواطن ، دراسة حالة بلدية هيليوبوليس، ولاية قالمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2015/2014.
3 ـ لويزة فرحاني, الاتصال الرسمي وعلاقته بالحوافز المعنوية, رسالة الماجستر جامعة الحاج لخضر, باتنة, الجزائر.
4 ـ نسامو سارة وقلالي زينب، الاتصال التنظيمي في ظل جائحة كورونا، دراسة ميدانية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية، جامعة ، ادرار، 2021/2020.

3*المجلات:

1ـ مجلة ايليزا للبحوث والدراسات –المركز الجامعي ايليزي – العدد الثالث – 2018.

2ـ مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، طالب حسن سهام يعقوب محمد، المجلد(02)العدد01 ، 2020.

3ـ علاوي ياسر ـ بوفاسة سليمان، مجاة معارف، جامعة المدية، 2017، العدد 23.

4 ـ د. مخلوف أحمد ـ د . مرزوق عمر، مجلة البحوث القانونية، التنمية المحلية، جامعة باتنة، العدد10.

5 ـ مجلة البحوث السياسية والادارية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، العدد 11.

6 ـ مجلة بابل للعلوم الانسانية، المجلد21، العدد2، 2013.

4*القوانين:

1 – قانون البلدية 1990/10 المادة 86 منه.

2 – قانون الولاية رقم 12 –07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433هـ الموافق لـ 21 فيبراير2012.

3 ـ القانون العضوي رقم 12 – 01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12 جانفي 2012 المتضمن قانون المترشح في المجلس الولائي.

5*المواقع الاكترونية:

الموقع الرسمي لولاية المدية: wilayamedea.dz

6* المراجع باللغة الاجنبية :

- LAKHDER LAID: L’organisation administratif de la collectives locales- alger -iopu -p17